الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

الربع الأول | 2024

الإمـــارات
مركز عالمي للاقتصاد الجديد

الإمارات الأولى عالمياً في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال 2024

للعام الثالث على التوالي ومتفوقة على اقتصادات متقدمة إقليمياً ودولياً

الإمارات الأولى عالمياً في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال 2024

حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى عالمياً للعام الثالث على التوالي في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2023/2024 Global Entrepreneur-ship Monitor (GEM)، حيث سجلت الدولة معدل 7.7 وهو رقم قياسي يتم تسجيله للمرة الأولى في تاريخ التقرير منذ إطلاقه، متفوقة على العديد من الاقتصادات المتقدمة، كما تم تصنيف الدولة بأنها أفضل مكان لبدء وممارسة الأعمال التجارية الجديدة على مستوى العالم.

وحققت الإمارات المركز الأول عالمياً في 12 مؤشراً من أصل 13 شملها التقرير، وهي تمويل المشاريع الريادية، وسهولة الوصول إلى التمويل، وسهولة دخول الأسواق، والبنية التحتية التجارية والمهنية، والبحث والتطوير ونقل المعرفة، والأنظمة والتشريعات المرنة، والبرامج الحكومية الريادية، والسياسات والبرامج الحكومية الداعمة، والسياسة الحكومية المرتبطة بالضرائب والبيروقراطية، وتعليم ريادة الأعمال في المدارس، وتعليم ريادة الأعمال في الجامعات، والمعايير الثقافية والاجتماعية، في حين جاءت الدولة في المركز الثالث عالمياً في مؤشر البنية التحتية المادية.

كما أوضح التقرير أن دولة الإمارات حققت تقدماً كبيراً في المؤشر الخاص بتعليم ريادة الأعمال في المدارس، حيث حلت الدولة ضمن أفضل 5 دول من أصل 49 دولة في هذا الجانب. كما صُنفت الإمارات أيضاً في المركز الأول عالمياً على "مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال" NECI، والذي يرصد المناخ الداعم لريادة الأعمال في كل دولة، استناداً إلى رصيد من النقاط وفقاً لآراء خبراء وطنيين في مجال ريادة الأعمال، الأمر الذي يسهم في تعزيز رؤية دولة الإمارات بالوصول إلى مليون شركة صغيرة ومتوسطة بحلول عام 2031.

النشاط التجاري في الإمارات يرتفع بأسرع وتيرة في 5 سنوات

واصل مؤشر مديري المشتريات الرئيس التابع لشركة S&P Global في الإمارات ارتفاعه منذ بداية العام 2024 ليقفز من 56.6 نقطة في شهر يناير إلى 57.1 نقطة في شهر فبراير، مدفوعاً بارتفاع النشاط التجاري بأسرع وتيرة منذ ما يقرب من خمس سنوات، وتسجيل أكبر زيادة في مستويات الإنتاج منذ منتصف عام 2019.

ووفقاً لنتائج المؤشر، الذي يقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في الاقتصاد غير النفطي، شهد نشاط القطاع الخاص غير المنتج للنفط توسعاً حاداً خلال شهر فبراير الماضي، مع تحسن ظروف الأعمال في ظل ارتفاع ملحوظ في النشاط والمبيعات، وحصول الشركات مرة أخرى على كميات أكبر من الطلبات الجديدة، مع استمرار تصاعد الطلب في السوق ونشاط العملاء.

وبحسب نتائج المؤشر كانت زيادة الأعمال الجديدة، وتحسّن نشاط العملاء، وزيادة أعمال التسويق والتطوير من بين العوامل التي أشارت الشركات المشاركة إلى أنها السبب وراء زيادة النشاط، فيما أدى تحسن معدلات الطلب مرة أخرى إلى ارتفاع ملحوظ في تدفقات الأعمال الجديدة في شهر فبراير، ليبقى معدل النمو أعلى من الاتجاه طويل المدى، رغم تراجعه إلى أقل مستوى له منذ ستة أشهر.

وسلطت الشركات الضوء على حاجتها إلى الاحتفاظ بحصتها في السوق، والتي غالباً ما تتضمن تقديم تخفيضات للعملاء، حيث تم تسجيل تخفيضات في الأسعار، على الرغم من وجود زيادة أخرى قوية في تكاليف مستلزمات الإنتاج الإجمالية مرتبطة بارتفاع أسعار المواد والأجور، وفي الوقت نفسه، لاحظت الشركات غير المنتجة للنفط وجود بعض الضغوط على سلاسل التوريد الخاصة بها في شهر فبراير بسبب صعوبات الشحن الناشئة من البحر الأحمر

وأبلغت بعض الشركات عن تأخر تسليم مستلزمات الإنتاج، ما أدى إلى تراكم في الأعمال غير المنجزة، ومع ذلك، ظل الأداء العام للموردين إيجابياً، حيث أفادت العديد من الشركات بسرعة تسليم مستلزمات الإنتاج عند الطلب.

كما تسارع نشاط التوظيف في فترة الدراسة الأخيرة، من أجل المساعدة في أعباء العمل وتعويض نمو الأعمال المتراكمة، ونتيجة لذلك، ازدادت مستويات التوظيف بأسرع معدل منذ شهر مايو الماضي، وبالمثل، استمرت مشتريات مستلزمات الإنتاج في النمو بشكل حاد، في ظل تقارير تفيد بقيام الشركات بشراء المواد بكميات كبيرة وتطلعها إلى تجديد مخزونها.

وارتفعت توقعات الشركات إلى أعلى مستوى لها منذ أربعة أشهر، حيث توقعت الشركات استمرار تحسن النشاط والطلب والأرباح في المستقبل.

بن طوق: القطاع السياحي يواصل أداءه الاستثنائي في ضوء الرؤية السديدة للقيادة الرشيدة..

و32.2 مليار درهم إيرادات المنشآت الفندقية في الدولة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 بنمو 27%

بن طوق: النسخة الرابعة لحملة "أجمل شتاء في العالم" تسهم في إبراز المعالم السياحية بالإمارات وتدعم تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031.. وتقام خلال الفترة من 9 يناير حتى 20 فبراير 2024

- تستهدف النسخة الرابعة من حملة "أجمل شتاء في العالم" المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات والسياح الدوليين

- ارتفاع معدل الإشغال الفندقي في الدولة إلى 75% خلال أول 9 أشهر من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت 6% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2022

- المنشآت الفندقية في الدولة استقبلت 20.2 مليون نزيل خلال الشهور التسعة الأولى من العام 2023 بنسبة نمو 12%

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، حملة السياحة الوطنية الداخلية "أجمل شتاء في العالم" في دورتها الرابعة لعام 2024، تحت شعار "قصص لا تنسى"، والتي تأتي ضمن استراتيجية السياحة الداخلية في دولة الإمارات التي أطلقها سموه في ديسمبر 2020، والهادفة إلى تطوير منظومة سياحية تكاملية على مستوى الدولة لتنظيم السياحة الإماراتية المحلي. وتهدف النسخة الجديدة من الحملة إلى تنشيط السياحة الداخلية واجتذاب السياح من مختلف أنحاء العالم للاستمتاع بشتاء الإمارات، وكل مقومات الجذب التي توفرها الدولة لزوارها لقضاء أوقات مميزة، تجمع بين الاستمتاع بالمناخ المميز في الدولة، وزيارة أهم معالم الإمارات الترفيهية والثقافية والطبيعية، وممارسة العديد من الأنشطة، وصناعة أجمل الذكريات

وقال معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد رئيس مجلس الإمارات للسياحة: "إن النسخة الرابعة لحملة "أجمل شتاء في العالم"، تسهم في إبراز المعالم السياحية والتجارب الشتوية التي تتميز بها دولة الإمارات، وكذلك التراث الثقافي الغني، والمناظر الطبيعية الساحرة والخلابة، كما تدعم الحملة تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031، وتعزز من الموقع الريادي لدولة الإمارات على خريطة السفر والسياحة العالمية"

جمهور النسخة الرابعة لحملة أجمل شتاء في العالم

واستهدفت النسخة الجديدة المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات والسياح القادمين من باقي دول العالم، حيث تضمنت نشر العديد من المواد الإعلامية والتسويقية عبر وسائل الإعلام المختلفة وقنوات التواصل الاجتماعي، للترويج عن أهدافها والتعريف بأبرز الأماكن السياحية لفصل الشتاء في الدولة، وتسليط الضوء على التجارب السياحية الفريدة والأنشطة الترفيهية وأفضل المغامرات في الإمارات السبع.

يُذكر أن النسخة الثالثة من الحملة قد روجت لوجهات وتجارب سياحية وطبيعية وترفيهية في كافة إمارات الدولة، وحققت نتائج اقتصادية نوعية للسياحة الداخلية، إذ بلغت إيرادات المنشآت الفندقية 1.8 مليار درهم بارتفاع قدره 20% مقارنة بالنسخة الثانية من الحملة التي بلغت 1.5 مليار درهم

مؤشرات القطاع السياحي الإماراتي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023

وفي سياق آخر، أكد معالي بن طوق أن القطاع السياحي الإماراتي يواصل أداءه الاستثنائي في ضوء الرؤية السديدة للقيادة الرشيدة، واهتمامها بتطوير هذا القطاع الحيوي باعتباره أحد القطاعات الاستراتيجية لبناء اقتصاد المستقبل، والتحول نحو النموذج الاقتصادي الجديد

وقال معاليه: "ارتفعت إيرادات المنشآت الفندقية في الدولة إلى 32.2 مليار درهم خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر لعام 2023 بنسبة نمو 27% مقارنةً بنفس الفترة من العام 2022، كما زاد عدد نزلاء المنشآت الفندقية بالإمارات السبع إلى 20.2 مليون نزيل خلال الشهور التسعة الأولى من العام 2023 بنسبة نمو بلغت 12% مقارنةً مع نفس الفترة من عام 2022، ووصل معدل الإشغال الفندقي إلى 75% خلال أول 9 أشهر من العام الماضي، بنسبة نمو بلغت 6% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2022". مشيراً معاليه إلى أن هذه المؤشرات تسهم في تحقيق المستهدف الوطني لرؤية "نحن الإمارات 2031" برفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى 450 مليار درهم بحلول العقد المقبل.

الإمارات رائدة في تبني حلول «التمويل الأخضر»

تأتي الإمارات في طليعة الدول التي تتبنى التمويل الأخضر لمواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ، حسب خبراء ماليون، أكدوا أهمية المبادرات الاستراتيجية التي وضعتها الدولة من أجل رسم ملامح مستقبل جديد للمشهد المالي يضع في صميمه اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مشيرين إلى أن الإمارات تستعد لأن تصبح دولة رائدة عالمياً في قيادة التمويل المستدام، والمساهمة بشكل كبير في المعركة العالمية ضد تغير المناخ

وتشير بيانات مؤسسة بلومبيرغ لأسواق رأس المال، إلى أن الإمارات تصدرت جداول السندات الإقليمية الخضراء بقيمة بلغت 10.7 مليار دولار خلال العام 2023 بزيادة بلغت نسبتها 170%، لتمثل حوالي 45% من إجمالي إصدارات السندات الإقليمية.

كما شهدت الدولة طفرة ملحوظة في إصدار السندات البيئية والاجتماعية والحوكمة، حيث ارتفعت إلى 6.4 مليار دولار بحلول الربع الثالث من عام 2023، ما يعكس زيادة بنسبة 41% مقارنة بإجمالي الربع السابق البالغ 4.5 مليار دولار، فضلاً عن أن سندات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في دولة الإمارات تساهم بأكثر من 19% من سوق السندات البيئية والاجتماعية.

وقال إيان جونستون، الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية، إن التمويل المستدام ليس مجرد غرض أو التزام ضمن جدول أعمالنا، بل جزءاً لا يتجزأ من هويتنا وهيكلتنا التنظيمية. وأكد أهمية رسم ملامح مستقبل جديد للمشهد المالي يضع في صميمه اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، الأمر الذي يتطلب تعاون الجهات التنظيمية الأخرى في دولة الإمارات.

وأوضح جونستون، أنه من خلال إنشاء وتبني أطر مثل مبادئ دولة الإمارات بشأن المخاطر والإفصاحات المتعلقة بالمناخ، فنحن لا نلتزم بالمعايير الدولية فحسب، بل نضمن إرساخ مكانة المركز المالي في دبي كموطن استباقي لممارسات الاستدامة يتسم بالمرونة والابتكار.

من جهتها، قالت الدكتورة يلينا جانجوسيفيتش، أستاذ مشارك ورئيس قسم المحاسبة والاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاجتماعية في جامعة هيريوت وات دبي، إن دولة الإمارات تأتي في طليعة الدول التي تتبنى التمويل الأخضر لمواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ، ومع انعقاد المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف (COP28) في دبي، برزت سياسات دولة الإمارات بشأن التمويل الأخضر وتأثيره على التنويع الاقتصاديكنقطة محورية، منوهة بأن الإمارات خطت خطوات كبيرة في تعزيز مبادرات التمويل الأخضر في السنوات الأخيرة، ومنها وضع المصرف المركزي لوائح تشجع البنوك على دمج الاعتبارات البيئية في قرارات الإقراض والاستثمار الخاصة بها.

وأضافت جانجوسيفيتش، أن من المبادرات الاستراتيجية الهامة، وضع إطار التمويل المستدام لسوق أبوظبي العالمي معياراً إقليمياً مع قواعد الصناديق والسندات الموجهة نحو الاستدامة (ADGM)، إذ تؤكد هذه الجهود، التي يكملها التزام مجموعة العمل المستدامة في دولة الإمارات تجاه المبادرة الاستراتيجية للحياد المناخي 2050، على التزام الدولة بدمج الممارسات المستدامة في أنظمتها المالية.

وذكرت أنه علاوة على ذلك، شهدت الإمارات طفرة في إصدارات السندات الخضراء، ما أتاح تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، كما شهدت الدولة طفرة ملحوظة في السندات البيئية والاجتماعية والحوكمة، حيث ارتفعت إلى 6.4 مليار دولار بحلول الربع الثالث من عام 2023، لافتة إلى أن هذا الرقم يعكس زيادة بنسبة 41% مقارنة بإجمالي الربع السابق البالغ 4.5 مليار دولار، فضلاً عن أن سندات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في دولة الإمارات تساهم بأكثر من 19% من سوق السندات البيئية والاجتماعية والحوكمة العالمية وتمثل أكثر من 30% من هذه السندات التي تصنفها وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.

وأفادت جانجوسيفيتش، أن الإمارات اقتربت باقتصادها المتنوع الذي يشمل قطاعات النفط والغاز والسياحة والعقارات والطاقة المتجددة، من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) بأهداف متعددة الأوجه حيث وفر المؤتمر منصة لدولة الإمارات لإظهار التزامها بالتنمية المستدامة في هذه المجالات الاقتصادية المتنوعة.

المؤتمر الوزاري الـ 13 لمنظمة التجارة العالمية.. قواعد عالمية جديدة لتبسيط تجارة الخدمات تدخل حيز التنفيذ

شهد المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي احتضنته دولة الإمارات في العاصمة أبوظبي، الإعلان عن دخول مجموعة من قواعد "تنظيم الخدمات المحلية"، حيز التنفيذ لعدد كبير من أعضاء المنظمة

إذ تلتزم 72 حكومة تمثل 92.5% من تجارة الخدمات العالمية، بتنفيذ هذه الضوابط الجديدة، لتحصل تجارة الخدمات بذلك على دفعة قوية مع دخول القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ والتي تهدف إلى تسهيل وتبسيط التجارة في الخدمات.

وأكدت المنظمة أن مثل هذا التقدم يعد خطوة حاسمة نحو تبسيط اللوائح وتعزيز الشفافية في قطاع الخدمات سريع النمو، إذ تشكل الخدمات الآن ما يقرب من نصف التجارة العالمية، ما يجعلها أسرع قطاع نمواً في الاقتصاد العالمي.

تهدف هذه القواعد الجديدة إلى تقليل الحواجز غير الضرورية التي تخلقها الإجراءات المتعلقة بالترخيص والمؤهلات والمعايير الفنية لمقدمي الخدمات، وتعزيز الشفافية من خلال ضمان وضوح اللوائح والإجراءات وسهولة الوصول إليها، وتشجيع الإجراءات الفعالة التي تتجنب التأخيرات والأعباء غير الضرورية للشركات.

ومن شأن الممارسات الجديدة أن تسهم في تقليل تكاليف التجارة وزيادة الكفاءة وتعزيز التنافسية والابتكار في قطاع الخدمات، وتحقيق نمو اقتصادي أكبر للدول الأعضاء.

وقال مانويل توفار، وزير التجارة الخارجية في كوستاريكا خلال مؤتمر صحفي عقد لهذا الغرض : "نحن هنا للإعلان عن دخول ضوابط اللائحة الداخلية للخدمات حيز التنفيذ"، لافتاً إلى أن هذه الضوابط تسهم في تعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ وكفاءة إجراءات الترخيص بهدف تسهيل وتعزيز الخدمات التجارية.

وأضاف أنه في ديسمبر 2021، اعتمد أعضاء المجموعة إعلاناً عن اختتام المفاوضات بشأن التنظيم المحلي للخدمات، وبعد عملية حصل فيها كل عضو مشارك على موافقة محلية، في الفترة ما بين ديسمبر 2022 ومارس 2023، تم البدء بإجراءات منظمة التجارة العالمية لدمج الضوابط المتعلقة بالتنظيم المحلي للخدمات في جداول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات الخاصة بهم، واليوم، نعلن أن هذه العملية قد انتهت بالنسبة للغالبية العظمى من الأعضاء المشاركين، وأن الضوابط أصبحت الآن جزءاً لا يتجزأ من التزاماتهم الملزمة لمنظمة التجارة العالمية"

من جهته، قال معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية رئيس المؤتمر الوزاري الثالث عشر للمنظمة خلال المؤتمر،إن تنفيذ هذه الممارسات سيؤدي إلى تقليل الروتين بشكل كبير وتسهيل تجارة الخدمات.

وأوضح أن اللوائح التنظيمية المحلية للخدمات تكتسب قدراً كبيراً من الأهمية، كون الخدمات جزءاً أساسياً كبيراً من ازدهارنا المستقبلي الذي سيعتمد على تصدير الخدمات، وكون إجراءات الترخيص والتأهيل لا يجب أن تكون صعبة.

من جانبها، قالت الدكتورة نجوزي أوكونجو إيويالا المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية:"لقد دخلت اللائحة الداخلية

للخدمات أخيراً إلى قواعد منظمة التجارة العالمية، لقد عمل الأعضاء بجد لدمج هذه اللائحة في أنظمتهم الوطنية"

وأشارت إلى أن الخدمات مستقبل التجارة وتعد أكبر مصدر للناتج وتشغيل العمالة خاصة بالنسبة للنساء والشباب، موضحة أن التكنولوجيا تعمل على جعل المزيد والمزيد من الخدمات قابلة للتداول، حتى أنها أصبحت في السنوات الأخيرة المحرك الأكبر للنمو التجاري.

من جهته، قال فالديس دومبروفسكيس مفوض التجارة في الاتحاد الأوروبي :"إن الوصول إلى هذه النتيجة بين هذه المجموعة الكبيرة والمتنوعة من الأعضاء ودمجها في منظمة التجارة العالمية لم يكن طريقا سهلا"

وأضاف :"كنا جميعا مقتنعين بالقيمة المضافة الكبيرة لتلك الممارسات، فالعوائق الحدودية يمكن أن تخلق إجراءات مرهقة لمجتمع الأعمال، ولا يمكن تحقيق التزامات الوصول إلى الأسواق بشكل كامل إذا واجهت الشركات عدم اليقين في تلبية متطلبات الترخيص الضخمة والمعقدة في الأسواق الأجنبية"

وأشار إلى أن مزودي الخدمات ينظرون إلى أن متطلبات وإجراءات الترخيص والتأهيل من أهم العوائق أمام الدخول إلى الأسواق الأجنبية والعمل فيها، مؤكداً أهمية مواجهة الروتين عبر خلق فرص جديدة لموردي الخدمات بجميع أحجامهم، الأمر الذي يفيد بشكل خاص المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن رائدات الأعمال.

وقال: "تشير التقديرات إلى أنه من الممكن خفض العوائق التي تعترض تجارة الخدمات بنسبة تزيد على 10% في الاقتصادات المشاركة، ومن المقدر أن يغطي التخفيض الأكبر في تكاليف التجارة قطاعات مثل خدمات الكمبيوتر، والخدمات المصرفية، وخدمات الاتصالات"

خلال إحاطة إعلامية نظمتها الوزارة بحضور وكيل وزارة الاقتصاد
"الاقتصاد" تستعرض قانون حماية المستهلك الجديد ولائحته التنفيذية وتؤكد دورهما في توفير أعلى معايير حماية المستهلك في السلع والخدمات

آل صالح: القانون واللائحة نقطة تحول حقيقية في الجهود الحكومية لتطوير منظومة حماية المستهلك بالدولة إلى مستوى جديد وفق أفضل الممارسات

- للمرة الأولى في الدولة.. استحداث قائمة بـ 46 مخالفة تصل في بعض الحالات إلى مليون درهم لردع أي مخالفات تمس حقوق المستهلك التي ضمنها القانون ولائحته التنفيذية

- إرساء علاقة أكثر توازناً وعدالة بين المزود والمستهلك عبر وضع أكثر من 43 التزاماً على المزودين وتوفير آليات وإجراءات تنظيمية متكاملة لتمكين الممارسات التجارية السليمة

- منح كافة الصلاحيات اللازمة للسلطات المحلية المعنية لإنفاذ أحكام القانون واللائحة بما فيها استلام وحل شكاوى المستهلكين وتوقيع الجزاءات والغرامات على المخالفين والنظر في التظلمات

- القانون واللائحة يتيحان أمام المستهلك آلية جديدة لتقديم الشكاوى وتسريع البت في النزاعات وتقليل الوصول للقضاء نظراً لوجود السند القانوني والإجراءات الواضحة في فرض الجزاءات والغرامات

- تحسين تجربة المستهلك من خلال توفير خدمة أفضل وحماية أكبر للحفاظ على حقوقه في مختلف مراحل العلاقة التعاقدية مع المزود وإعطائه كافة الضمانات التي يحتاجها في السلع والخدمات

- العمل على تطوير منظومة شاملة بشأن إدارة الشكاوى ومتابعتها بفعالية وسرعة أكبر لتعزيز ثقة المستهلك وحماية حقوقه في أسواق الدولة

- عملت وزارة الاقتصاد بالتعاون مع شركائها من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية المعنية خلال المرحلة الماضية على تطوير التشريعات الجديدة لحماية المستهلك وفق أفضل المعايير المتبعة في هذا الصدد

- لأول مرة وضع مدد زمنية محددة بين 7 و30 يوماً لوفاء المزود بالتزاماته تجاه المستهلك في شأن توفير قطع الغيار أو سلع بديلة في حال اكتشاف عيب أو خلل في السلعة المقدمة

- استحداث آلية متكاملة للتظلم بما يسهم في تعزيز الشفافية والسرعة في اتخاذ القرار وترسيخ دعم وتنافسية بيئة الأعمال الإماراتية وجعلها الوجهة المستدامة لكبرى العملات التجارية

- استكمال السند القانوني بشكل فعال لمساهمة أكبر من الدوائر المحلية المختصة في إنفاذ القانون وتعزيز التعاون على المستويين الاتحادي والمحلي وتجاوز أي تحديات سابقة في تطبيق الرقابة الشاملة

- توقيع الجزاءات الإدارية على المخالفين يكون بمراعاة التدرج بدايةً من الإنذار إلى الغرامة المالية ويصل في بعض الأحيان إلى إلغاء الترخيص والشطب من السجل التجاري حال استمرار الفعل المخالف بدون أي تصحيح

عقدت وزارة الاقتصاد إحاطة إعلامية، استعرضت خلالها أبرز المستجدات الخاصة بتشريعات وسياسات تطوير منظومة حماية المستهلك في دولة الإمارات والتي تشمل المرسوم بقانون اتحادي رقم 5 لسنة 2023 بتعديل القانون الاتحادي رقم 15 لسنة 2020 في شأن حماية المستهلك، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 66 لسنة 2023، وذلك بحضور سعادة عبدالله أحمد آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد.

وفي هذا الصدد، قال سعادة عبدالله أحمد آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد: "إن قانون حماية المستهلك الجديد ولائحته التنفيذية، يمثلان نقطة تحول حقيقية في الجهود الحكومية لتطوير منظومة حماية المستهلك بالدولة وفق أفضل الممارسات، وذلك من خلال اتجاهين رئيسيين: الأول تعزيز دور السلطات المحلية المختصة في الدولة في إنفاذ تشريعات حماية المستهلك بطريقة أكثر فعالية من خلال منحها كافة الصلاحيات التشريعية اللازمة، حيث تم منحها اختصاصات قانونية أصيلة في: 1) تلقي شكاوى المستهلكين ومتابعتها واتخاذ الإجراءات المتعلقة بها والعمل على حلها، و 2) توقيع المخالفات والجزاءات الإدارية على الأفعال المرتكبة بالمخالفة لأحكام القانون ولائحته التنفيذية، و3) النظر في التظلمات على القرارات التي أصدرتها في حق المخالفين".

وتابع سعادته: "يتمثل الاتجاه الثاني في تعزيز الإجراءات الرادعة لضمان وفاء المزود بالتزاماته القانونية، بما يعيد التوازن في العلاقة التعاقدية بين المستهلك والمزود، حيث تم في هذا السياق تفصيل وتوضيح وزيادة التزامات المزود عند بيع السلعة أو تقديم الخدمة لتصل إلى نحو 43 التزاماً، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للوزارة بتعزيز حقوق المستهلك من أجل توفير بيئة ملائمة وآمنة عند شراء السلع والمنتجات أو تلقي الخدمة".

وأشار سعادته إلى أن أغلبية التزامات المزود المنصوص عليها في القانون الجديد واللائحة لم تكن موجودة في التشريعات السابقة، وهو ما يؤكد إحداث نقلة نوعية في التشريعات الداعمة لحماية المستهلك وضمان كافة حقوقه في الدولة، ويسهم في تقديم الخدمة أو السلعة وفق أعلى معايير الجودة باعتبارها من مستهدفات الدولة لتحسين جودة حياة المواطنين والمقيمين، وبما يتماشى مع رؤية "نحن الإمارات 2031"

وسلط سعادة آل صالح الضوء خلال كلمته التي ألقاها في الإحاطة الإعلامية، على مجموعة من المحاور الرئيسية التي تضمنها القانون الجديد لحماية المستهلك ولائحته التنفيذية ومن أبرزها

- إرساء منظومة تشريعية متكاملة لحماية حقوق المستهلك، وتوفير أعلى معايير الحماية للمستهلكين عند شراء السلع والمنتجات والخدمات من المزودين

- للمرة الأولى في الدولة.. استحداث قائمة بـ 46 مخالفة تصل في بعض الحالات إلى مليون درهم لردع أي مخالفات تمس حقوق المستهلك التي ضمنها القانون ولائحته التنفيذية، وهذا سيسهم بدوره في تعزيز الإجراءات الرادعة لضمان وفاء المزود بالتزاماته وعدم التعدي على حقوق المستهلك.

- إرساء علاقة أكثر توازناً وعدالة بين المزود والمستهلك عبر وضع أكثر من 43 التزاماً على المزودين وتوفير آليات وإجراءات تنظيمية متكاملة لتمكين الممارسات التجارية السليمة، وبما يخدم رضا وسعادة ورفاهية المستهلك.

- منح كافة الصلاحيات اللازمة للسلطات المحلية المعنية لإنفاذ أحكام القانون واللائحة بما فيها استلام وحل شكاوى المستهلكين وتوقيع الجزاءات والغرامات على المخالفين والنظر في التظلمات.

- القانون واللائحة يتيحان أمام المستهلك آلية جديدة لتقديم الشكاوى وتسريع البت في النزاعات وتقليل الوصول للقضاء نظراً لوجود السند القانوني والإجراءات الواضحة في فرض الجزاءات والغرامات

- دعم تمكين الممارسات التجارية السليمة في جميع أسواق الدولة، وتعزيز آليات الرقابة من الجهات المحلية المختصة على منظومة حماية المستهلك في الدولة

- تعزيز الشفافية وتحسين تجربة المستهلك من خلال توفير خدمة أفضل وحماية أكبر للحفاظ على حقوقه في مختلف مراحل العلاقة التعاقدية مع المزود وإعطائه كافة الضمانات التي يحتاج إليها عند شراء السلع والمنتجات أو تلقي الخدمات

- تأكيد اختصاص السلطة المختصة باستلام شكاوى المستهلكين، مع تحديد الحالات التي يتم فيها تقديم الشكوى للوزارة بالاتفاق ما بين الوزارة والسلطة المختصة.

- حظر إدراج أي شرط يضر بالمستهلك وحظر الممارسات الاحتكارية، حيث تم تفصيل ما يزيد على 14 بنداً تعتبر من بين الشروط التي يحظر على المزود تضمينها في نماذج العقود أو الفواتير أو غيرها من المستندات في التعاقد مع المستهلك.

وقال وكيل وزارة الاقتصاد: "إن دولة الإمارات بفضل توجيهات القيادة الرشيدة، تمتلك اليوم بيئة تشريعية ريادية ومتكاملة لحماية حقوق المستهلكين وفق أفضل الممارسات العالمية، وذلك في ضوء التطورات التشريعية المتلاحقة التي شهدتها منظومة حماية المستهلك". مشيراً سعادته إلى أن جهود وزارة الاقتصاد مستمرة بالتعاون مع شركائها على مستوى القطاعين الحكومي والخاص لرفع نسب الامتثال لتشريعات حماية المستهلك في الدولة، وتمكين الممارسات التجارية السليمة، وتعزيز الرقابة على الأسواق، ودعم تقديم الخدمة أو السلعة وفق أعلى معايير الجودة باعتبارها من مستهدفات الدولة لتحسين جودة حياة المواطنين والمقيمين

وأضاف سعادته: "تعمل الوزارة حالياً بالتعاون مع شركائها من الجهات الحكومية المحلية المعنية، على تطوير منظومة شاملة بشأن إدارة الشكاوى ومتابعتها بفعالية وسرعة أكبر لتعزيز ثقة المستهلك وحماية حقوقه في مختلف أسواق الدولة".

وأشار سعادة آل صالح إلى أن القانون الجديد لحماية المستهلك رقم 5 لسنة 2023، تضمن مجموعة من التعديلات على بعض مواد القانون الاتحادي رقم 15 لسنة 2020 في شأن حماية المستهلك، والتي كان لها دور كبير وتحولي في إنفاذ أحكام القانون بطريقة أكثر فعالية، ووضع آليات مختلفة وأكثر مرونة وكفاءة لتحقيق السياسات الحكومية بشأن تعزيز حماية المستهلك على المستويين الاتحادي والمحلي

وفي هذا الإطار، سلط سعادته الضوء على هذه التعديلات والتي تضمنت المواد رقم 5 و22 و36 وفق التفصيل التالي:

- نصت المادة رقم (5) من قانون حماية المستهلك على أن تشكل لجنة بقرار من مجلس الوزراء وبناءً على اقتراح من وزير الاقتصاد، تسمى "اللجنة العليا لحماية المستهلك" تتبع الوزارة وتكون برئاسة الوزير، وعضوية عدد من الأعضاء، حيث يهدف هذا التعديل إلى تعزيز المسار التشاركي في أعمال اللجنة العليا لحماية المستهلك التيّ ترتبط بالعديد من الجهات ذات العلاقة، حيث تشمل اللجنة العليا على ممثلين من السلطات المحلية المختصة بالإضافة إلى ممثلي الجهات الاتحادية ذات العلاقة بحماية المستهلك كوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ووزارة التغير المناخي والبيئة، وممثل جمعية حماية المستهلك، إضافة إلى بعض من ذوي الخبرة والاختصاص بهذا الشأن.

- أما بالنسبة إلى المادة (22) والتي تعنى بدور الوزارة في حماية حقوق المستهلك؛ فقد أضاف التعديل الجهات المختصة إلى أحكام المادة، وذلك من خلال إعادة تنظيم آلية تلقي شكاوى المستهلكين والتأكيد على دور السلطات المحلية في توقيع الجزاءات الإدارية والغرامات المالية التي يجوز توقيعها على المزود.

- وفيما يخص المادة (35) والخاصة بالتظلم، فتم إضافة السلطات المحلية المختصة لاستلام التظلمات من القرارات والإجراءات المتخذة من قبل رئيس السلطة المختصة

وأشار سعادته إلى أن هذه التعديلات ارتكزت على مجموعة من الأهداف الرئيسية لتعزيز منظومة حماية المستهلك ومن أبرزها:

– تعزيز دور السلطات المختصة في إنفاذ قانون حماية المستهلك من خلال منح اختصاص للسلطات المحلية المختصة بتوقيع الجزاءات الإدارية والغرامات المالية على المخالفين لأحكام قانون حماية المستهلك.

– استكمال السند القانوني بشكل فعال لمساهمة أكبر من الدوائر المحلية المختصة في إنفاذ القانون مما يتيح المجال للتعاون على المستويين الاتحادي والمحلي وتجاوز أي تحديات سابقة في تطبيق الرقابة بشكل كامل.

– توفير كافة الممكنات التشريعية والتنظيمية من أجل ضمان التزام المزود بالقرارات المنصوص عليها في قانون حماية المستهلك، وبما يسهم في تقديم الخدمة أو السلعة وفق أعلى معايير الجودة باعتبارها من مستهدفات الدولة لتحسين جودة حياة المواطنين والمقيمين.

– توفير البيئة الملائمة والآمنة للمستهلك والمزود عند التعاقد على شراء السلعة أو تلقي الخدمة بحيث يكون الطرفين على بينة كاملة بحقوقهم والتزاماتهم.

– دعم مرونة وفعالية منظومة حماية المستهلك بالدولة بشكل مستدام، وذلك عبر إتاحة الفرصة لبعض الجهات الاتحادية ذات الصلة للانضمام إلى اللجنة العليا لحماية المستهلك.

– استحداث آلية متكاملة للتظلم بما يسهم في تعزيز الشفافية والسرعة في اتخاذ القرار وترسيخ دعم وتنافسية بيئة الأعمال الإماراتية وجعلها الوجهة المستدامة لكبرى العملات التجارية، حيث تم إضافة اختصاص السلطة المختصة في توقيع الجزاءات الإدارية والغرامات المالية، ليكون التظلم على القرارات والإجراءات التي يتمّ اتخاذها من قبل السلطة المختصة إلى رئيس السلطة المختصة.

وقال آل صالح: إن اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون حماية المستهلك وضعت خريطة طريق نوعية للإجراءات والآليات القانونية المتكاملة التي ترسم معالم واضحة لمنظومة حماية المستهلك في الدولة خلال المرحلة المقبلة، وذلك من خلال:

– إتاحة كافة الأسس القانونية لتوفير الحماية المطلوبة للمستهلك في مختلف مراحل العلاقة التعاقدية مع المزود في مجال السلع والخدمات ووضع التزامات واضحة على المزود في الوفاء بتعهداته للمستهلك من حيث البيانات الخاصة بالسلعة أو الخدمة وجودتها وخلوها من العيوب وضمانات استخداماتها.

– توضيح مختلف الإجراءات والاشتراطات والمتطلبات في حال اكتشاف عيب في السلعة أو خطورة في استخدامها وآلية التبليغ وسحب السلع من الأسواق واسترداد السلع المعيبة واستبدالها على نفقة المزود أو إصلاحها أو ردّ كامل للقيمة التي قام المستهلك بسدادها، هذا فضلاً عن تفصيل محتوى التبليغ والفترة الزمنية المرتبطة به.

– وضع اختصاص واضح للسلطات المحلية المعنية على مستوى كل إمارة في الدولة بشأن تلقي الشكاوى من المستهلكين في الدولة وفحصها ومتابعتها والعمل على حلها، وذلك تقديراً لجهودهم الوطنية المبذولة في هذا الصدد، وتأكيداً على دورهم الحيوي والبارز في تعزيز الرقابة على منظومة حماية المستهلك في الدولة.

– تنظيم التزامات المزود في مختلف الجوانب المتعلقة بالضمان ومدته وكيفية إنفاذه، ومنها التزام المزود بضمان السلعة خلال فترة الضمان المحددة من المنتج أو الوكيل وكيفية احتسابها واشتراط المستند الدال على الضمان.

– إلى جانب ذلك، التزام المزود برد ثمن السلعة التي لا تتمتع بضمان الوكيل أو الموزع في حال اكتشاف العيب أو الخلل فيها وما يقوم به المزوّد عند تقديم خدمات الصيانة الدورية للسلعة محل الضمان، وكذلك في علاقة التزام المزود بوضع آلية لتوفير قطع الغيار وتقديم خدمة الصيانة والالتزام بها تجاه المستهلك.

– تضمين (١٤) حالة لما يعتبر شرطاً باطلاً في العلاقة التعاقدية ما بين المزود والمستهلك، والتي يسعى من خلالها المزود إلى الإعفاء من مسؤولياته أو أيٍّ من التزاماته الواردة في القانون ولائحته التنفيذية تجاه المستهلك.

– ضمان توفير البيئة الملائمة والآمنة للمستهلك والمزود عند التعاقد على شراء السلعة أو تلقي الخدمة بحيث يكون الطرفان على بينة كاملة بحقوقهما والتزاماتهما وبما يكون له الأثر الإيجابي في تحسين بيئة الأعمال وجودة تأدية الخدمات وتوفير السلع ورضا المستهلك.

إعادة التوازن في العلاقة التعاقدية بين المستهلكين والمزودين من خلال مضاعفة وتفصيل التزامات المزود

وأشار سعادته إلى أن التعديلات الجديدة للقانون ولائحته التنفيذية، ساهمت في إعادة التوازن في العلاقة التعاقدية بين المستهلكين والمزودين، وجعلها أكثر إنصافاً وتوازناً، وذلك من خلال مضاعفة وتفصيل التزامات المزود عند بيع السلعة أو تقديم الخدمة، والتي تضمنت التزامات جديدة على المزودين، والتي من شأنها إزالة كافة الشروط المجحفة على المستهلك في العلاقة التعاقدية مع المزود.

وأوضح سعادته أن هذه الالتزامات تهدف إلى توفير آليات وإجراءات تنظيمية متكاملة لتمكين الممارسات التجارية السليمة، ومن أبرزها، "التزامات المزود بشأن توفير سلعة بديلة"، "التزامات المزود عند التعاقد"، "التزامات المزود بتنفيذ الضمانات"، "التزامات المزود بشأن قطع الغيار"، "التزامات المزود بتوفير آلية قطع الغيار وتقديم خدمة الصيانة"، "التزامات المزود بأعمال الصيانة للسلعة محل الضمان"، "التزامات المزود عند تقديم خدمات الصيانة الدورية للسلعة محل الضمان"، "التزامات المزود عند اكتشاف عيب في السلعة"، "التزامات المزود بالتبليغ عن استرداد السلع"، وغيرها من الالتزامات التي أوردتها اللائحة والتي تشمل مختلف مجالات السلع والخدمات.

التزامات جديدة على المزود فيما يخص قطع الغيار والإصلاح وإبدال السلع ضمن مدد زمنية محددة

وللمرة الأولى تم تفصيل التزامات المزود في مجال توفير قطاع الغيار اللازمة لتشغيل وإصلاح السلع وذلك بحسب طبيعة طلب المستهلك على قطع الغيار. وكما تم لأول مرة تحديد آليات فحص السلعة لدى المعامل والمختبرات في حال الخلاف ما بين المستهلك والمزوّد بشأن صلاحية السلعة، وبما يعزز الإجراءات الرادعة لضمان وفاء المزود بالتزاماته وضمان حقوق المستهلك، كما تم للمرة الأولى وضع مدد زمنية محددة لوفاء المزود بالتزاماته في توفير قطع الغيار أو السلع البديلة للمستهلك حال اكتشاف عيب أو خلل في السلعة المقدمة، وذلك خلال فترة تراوح بين 7 و30 يوماً

استحداث قائمة متكاملة من الجزاءات والغرامات لردع المخالفين لأحكام القانون ولائحته التنفيذية

وفي سياق آخر، تطرق سعادته إلى استحداث القانون ولائحته التنفيذية قائمة مفصلة بالجزاءات الإدارية والغرامات المالية المتعلقة بمخالفات حماية المستهلك، حيث تضم جميع أنواع المخالفات، والبالغ عددها 46 مخالفة بغرامات مالية من 100 ألف درهم وتصل إلى مليون درهم، ومنها على سبيل المثال، فرض غرامة مالية بقيمة 250 ألف درهم على المزود في حالة عدم التزامه بتضمين العقود التي يبرمها بالإصلاح أو الصيانة أو خدمة ما بعد البيع، أو إرجاع السلعة، أو استبدالها أو رد ثمنها خلال فترة زمنية محددة من ظهور العيب أو الخلل فيها، وفرض غرامة مالية بقيمة 200 ألف درهم على المزود في حالة عدم التزامه بضمان مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات القياسية والشروط والضوابط المتعلقة بالصحة والسلامة.

وفي هذا الاتجاه، أوضح سعادة آل صالح، أن توقيع هذه الجزاءات الإدارية يكون بمراعاة التدرج في الجزاءات بدايةً من الإنذار إلى الغرامة المالية ويصل في بعض الأحيان إلى إلغاء الترخيص والشطب من السجل التجاري في حال استمرار الفعل المخالف بدون أي تصحيح، كما تسهم هذه الجزاءات أيضاً في حماية حقوق المستهلكين في الدولة، وسوف تقلل عملية التقاضي بشأن حماية المستهلك كونها اشتملت على كافة أنواع المخالفات المعنية بهذا الصدد.

التسعير بالوحدة لتمكين المستهلك من المقارنة والاختيار السليم والبعد عن العروض المضللة

وقال سعادته: "للمرة الأولى في ضوء التعديلات التشريعية الجديدة، تم التنصيص على عدم الاكتفاء بوضع سعر البيع للسلع الاستهلاكية وإنما إضافة التسعير بالوحدة للسلع الاستهلاكية، وهو بدوره سيسهم في ضمن أعلى قدر من الشفافية في عرض الأسعار وتجنب العروض المضللة، وتمكين المستهلك من الاختيار الذي يناسبه بين البدائل والقدرة على المقارنة السليمة دون عناء بين أسعار المنتجات"

المطلوب من المستهلك اليوم الوعي بحقوقه ومن المزود الوعي بالتزاماته وفق التشريعات الجديدة

واختتم سعادته كلمته بأهمية أن يكون المستهلك على وعي تام وبينة كاملة بحقوقه القانونية التي وضحتها التشريعات الجديدة بصورة مفصلة، وأن يطلع على آلية المطالبة بتلك الحقوق وكيفية تقديم الشكاوى ومتابعتها، مشيراً إلى أن الوزارة تهيب بالمزود سواء كان مصنعاً أو تاجراً أو موزعاً أو مستورداً أو مقدم خدمة، أن يراعي حقوق المستهلك ويدرك جيداً التزاماته تجاهه بما يسهم في الحد من الشكاوى والخلافات، ويكون له الأثر الإيجابي في الارتقاء بمنظومة حماية المستهلك، وبما يدعم خلق بيئة استهلاكية آمنة ومستقرة وأسواقاً حيوية واقتصاداً متوازناً وشفافاً وفق أفضل المعايير العالمية، وتعزيز مكانة المدن الإماراتية بين أفضل 10 مدن في جودة الحياة بحلول العقد المقبل، في ضوء رؤية "نحن الإمارات 2031".

آلية استلام السلطات المحلية الشكاوى من قبل المستهلكين والرد عليها

وفقاً للتعديلات الجديدة للقانون ولائحته التنفيذية، تقوم السلطة المختصة بفحص الشكاوى ومتابعتها بعد توفير مجموعة من البيانات من قبل المستهلك صاحب الشكوى ومن أبرزها

- اسم مقدم الشكوى وعنوانه وصفته وتاريخ تقديم الشكوى.

- اسم المشكو عليه وعنوانه وطبيعة نشاطه.

- نوع المخالفة محل الشكوى، والأدلة التي تقوم عليها الشكوى والمستندات المتصلة بها إن وجدت.

- أية وثائق أو بيانات أخرى لازمة تطلبها الجهة المعنية.

- يجوز للسلطة المختصة رفض تسلم أي شكوى غير مستوفية لأي من البيانات والمستندات المحددة.

وزارة الاقتصاد تُطلق منظومتها الجديدة للملكية الفكريةٍ وتستعرض دورها في تعزيز الابتكار والإبداع في الدولة ودعم تنافسيتها إقليمياً وعالمياً

تضمنت ١١ مبادرة نوعية متميزة سيتم تنفيذها بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية في الدولة

>> بن طوق: الإمارات بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة قطعت أشواطاً متقدمة لتطوير بيئة ريادية للملكية الفكرية.. والمنظومة محطة مفصلية لتعزيز رؤية الدولة للتحول إلى اقتصاد المعرفة والابتكار

• المنظومة الجديدة للملكية الفكرية ترتكز على 4 محاور رئيسية وهي:

• تعزيز الحماية المتكاملة لحقوق الملكية الفكرية والحد من الانتهاكات التي تواجه أصحاب براءات الاختراع والمبتكرين وتسوية النزاعات الخاصة بها

• تطوير الخدمات التي تقدمها الوزارة للأفراد والمؤسسات الراغبة في تسجيل براءات الاختراع وذلك اعتماداً على تقنية الذكاء الاصطناعي

• توفير الممكنات والتسهيلات الداعمة لنمو المشاريع القائمة على البحث والتطوير

• استغلال مخرجات حماية الملكية الفكرية في الدولة وتسويقها باعتبارها ابتكار وطني ممكن تصديره للأسواق الخارجية

• مبادرة "INNOVATION HUB" ستوفر منصة رقمية حاضنة لدعم المبتكرين الإماراتيين وتقديم الاستشارات الفنية فيما يتعلق بتسجيل براءات الاختراع

• تهدف مبادرة "Patent Hive" إلى تحفيز تسجيل براءات الاختراع في الدولة ورفع نسبة منحها للمبتكرين والمبدعين لتصل إلى 6000 براءة اختراع بحلول عام 2026

• العمل على تدشين منصة رقمية حكومية موحدة عبر مبادرة "IP PLATFORM" لربط البيانات الخاصة بالدوائر الحكومية العاملة على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

• تشمل مبادرة "INSTABLOCK" إطلاق خدمة فورية ستقدمها الوزارة لتقلي الشكاوى المتعلقة بالتعدي على حقوق المؤلف فيما يخص البث المباشر عبر الإنترنت

• دعم زيادة عدد العلامات التجارية المسجلة في القطاع الرياضي بالدولة من خلال مبادرة "IP SPORT" وتعزيز التوعية بحقوق الملكية الفكرية في هذ القطاع الحيوي

• الوزارة تعمل حالياً على تسجيل العلامات التجارية غير التقليدية مثل علامة الصوت وعلامة الرائحة وعلامة المؤشر الجغرافي وعلامة الهولوجرام

أعلنت وزارة الاقتصاد عن إطلاق منظومتها الجديدة للملكية الفكرية، والتي تشتمل على 11 مبادرة متكاملة في مختلف مجالات وتطبيقات الملكية الفكرية، وتهدف إلى تعزيز الابتكار والإبداع في الدولة، وتوفير مناخ تنافسي وبيئة ملائمة للمخترعين والمبدعين لتطوير أفكارهم الريادية وتحويلها إلى فرص أعمال ومشاريع مبتكرة، وتمكين الكفاءات الوطنية المبدعة من استخدام تطبيقات الملكية الفكرية.

جاء ذلك خلال فعالية نظمتها الوزارة بحضور معالي عبدالله بن طوق المري وزير الاقتصاد، وسعادة عبدالله أحمد آل صالح وكيل الوزارة، كما شارك فيها ممثلون عن عدد من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية في الدولة، من أبرزها: وزارة الثقافة، وزارة التغير المناخي والبيئة، وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، الهيئة العامة للرياضة، هيئة تنمية المجتمع، هيئة كهرباء ومياه دبي، دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي، مركز دبي للأمن الاقتصادي، مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي، محاكم دبي، هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق)، جمعية الإمارات للملكية الفكرية، جمعية الناشرين الإماراتيين، جامعة الشارقة.

وفي هذا الصدد، قال معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد: "قطعت دولة الإمارات بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة أشواطاً متقدمة لتطوير قطاع الملكية الفكرية وفق أفضل الممارسات العالمية، باعتباره مرتكزاً أساسياً وجوهرياً لتعزيز النمو الاقتصادي، وتُمثل المنظومة الجديدة محطة مفصلية لتعزيز رؤية الدولة في التحول إلى اقتصاد المعرفة والابتكار، وتطوير بيئة وطنية حاضنة لأنشطة ومجالات الملكية الفكرية والابتكار وبراءات الاختراع وفق أفضل الممارسات العالمية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031"، بأن تصبح الدولة المركز العالمي للاقتصاد الجديد، وتعزيز مكانتها بين أفضل 15 دول عالمياً في مؤشر الابتكار العالمي. aظومة الجديدة على 4 محاور رئيسية؛ وهي تعزيز الحماية المتكاملة لحقوق الملكية الفكرية، والحد من الانتهاكات التي تواجه أصحاب براءات الاختراع والمبتكرين، وتسوية النزاعات الخاصة بها، وتطوير الخدمات التي تقدمها الوزارة للأفراد والمؤسسات الراغبة في تسجيل براءات الاختراع، وذلك اعتماداً على تقنية الذكاء الاصطناعي، وتوفير الممكنات والتسهيلات الداعمة لنمو المشاريع القائمة على البحث والتطوير، واستغلال مخرجات حماية الملكية الفكرية في الدولة وتسويقها باعتبارها ابتكار وطني ممكن تصديره للأسواق الخارجية".

وتابع معاليه: "ستلعب المنظومة الجديدة دوراً بارزاً في زيادة إيرادات قطاع الملكية الفكرية في الدولة، من خلال تصدير المنتجات والخدمات الوطنية المتقدمة القائمة على الابتكار والريادة والتقنيات الحديثة للأسواق الخارجية، وتحفيز جذب الاستثمارات المتعلقة بالملكية الفكرية عبر تسهيل تسجيل العلامات التجارية، وبراءات الاختراع، إضافة إلى العمل على نقل التكنولوجيا من القطاعات المتقدمة إلى القطاعات الناشئة، عبر تقديم رخص استخدام التكنولوجيا والمعرفة، الأمر الذي يسهم في زيادة مساهمة قطاع الملكية الفكرية في نمو الاقتصاد الوطني ودعم تنافسيته إقليمياً وعالمياً".

وأكد معاليه أن دولة الإمارات بجانب ما تشهده من مبادرات نوعية وريادية لقطاع الملكية الفكرية، حرصت على تطوير منظومة تشريعية متكاملة لتعزيز الابتكار والإبداع، وتوفير حماية متكاملة للملكية الفكرية للمواهب وأصحاب الكفاءات والمبدعين والمبتكرين ورواد الأعمال في الدولة، وذلك من خلال إصدار وتحديث سلسلة من السياسات والتشريعات الاقتصادية تضمنت قوانين "حماية حقوق الملكية الصناعية" و"العلامات التجارية" و"حقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

مبادرات المنظومة الجديدة للملكية الفكرية

وتفصيلاً اشتملت المنظومة الجديدة على 11 مبادرة، والتي تم استعراضها خلال الفعالية، حيث عملت وزارة الاقتصاد على تطوير هذه المبادرات وإعدادها وفق أفضل الممارسات العالمية، وبالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين من الجهات الاتحادية والمحلية المعنية في الدولة، بما يسهم في ترسيخ ريادة الإمارات في مؤشر الابتكار العالمي

1 "حاضنات الابتكار" INNOVATION HUB:

تقوم هذه المبادرة على توفير منصة رقمية حاضنة لدعم المبتكرين الإماراتيين والتي من شأنها تقديم الاستشارات الفنية والدعم فيما يتعلق بتسجيل براءات الاختراع، وسيتم تنفيذها بالتعاون مع "جمعية الإمارات لرعاية الموهوبين"

2 مبادرة Patent Hive:

تسهم هذه المبادرة في رفع نسبة منح براءات الاختراع وتشجيع المبتكرين وأصحاب المواهب على التقدم للحصول على براءات الاختراع داخل الدولة، حيث تضمنت مستهدف بالوصول إلى 6000 براءة اختراع جديدة مسجلة في الدولة بحلول 2026، وذلك بالتعاون مع الجهات البحثية والأكاديمية المعنية

3 مبادرة الفاحص الإماراتي:

تعمل وزارة الاقتصاد على تنفيذ هذه المبادرة بالتعاون مع مجلس تنافسية الكوادر الإمارتية (نافس)، حيث تهدف إلى توفير برامج تدريبية وتوعوية على أعلى المستويات لتعزيز تنافسية الكوادر الإماراتية في قطاع الملكية الفكرية، وخلق فرص عمل لهم، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص في الدولة على توظيفهم وتدريبهم في كافة الأنشطة والمجالات المتعلقة بالابتكار والإبداع.

4 مبادرة InnovLAB:

ترتكز "InnovLAB" على تعزيز قدرات حاضنات الابتكار ودعم تنافسيتها، وتقييم كفاءة حاضنات الابتكار في المؤسسات الاتحادية المحلية والتعليمية، وذلك بالشراكة مع وزيرة دولة للتطوير الحكومي والمستقبل

5 مبادرة INSTABLOCK:

وهي عبارة عن خدمة فورية ستقدمها الوزارة بالتعاون مع "هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية"، وستكون مختصة بالشكاوى المتعلقة بالتعدي على حقوق المؤلف فيما يخص البث المباشر عبر الإنترنت، وسرعة إنفاذ حماية حقوق الملكية الفكرية بشأنها

6 مبادرة IP SPORT:

تدعم مبادرة IP SPORT زيادة عدد العلامات المسجلة في القطاع الرياضي بالدولة، حيث ستنفذها الوزارة بالشراكة مع "الهيئة العامة للرياضة"، من أجل دعم التوعية بحقوق الملكية الفكرية بالقطاع الرياضي، وتوفير حملات توعوية خلال فعاليات شهر الإمارات للابتكار.

7 مبادرة علامة اليوم الواحد – ONE DAY TM:

تشمل مبادرة علامة اليوم الواحد، خدمة ستقدمها الوزارة بالشراكة مع وزارة المالية، بهدف تسريع الحصول على شهادة منح العلامة التجارية وذلك خلال يوم واحد عمل، بما يسهم في رفع نسب النمو لتسجيل العلامات التجارية في الدولة، وكذلك زيادة الإيرادات الخاصة بها

8 مبادرة IP PLATFORM:

هي عبارة عن منصة رقمية حكومية موحدة سيتم إنشائها خلال المرحلة المقبلة، لربط البيانات الخاصة بالدوائر الحكومية العاملة على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وذلك اعتماداً على أحدث التقنيات المتقدمة المستخدمة في هذا الصدد، وستعمل الوزارة على تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية المعنية في الدولة

9 مبادرة حيـّاكم – HAYYAKOM:

ستطلق الوزارة مبادرة حيـّاكم بالتزامن مع استضافة دولة الإمارات لمؤتمر (INTA) أحد أكبر المؤتمرات المتخصصة في العلامات التجارية، بهدف تعزيز جاذبية الدولة للشركات العالمية، وزيادة نسب الاستقطاب للعلامات التجارية

10 مبادرة IP SCHOOL:

تستهدف هذه المبادرة إنشاء حقيبة موحدة للبرامج التدريبية الخاصة بالملكية الفكرية، واعتمادها من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، بالإضافة إلى تصميم برامج تدريبية مناسبة لطلبة المدارس، وذلك بالتعاون مع "المنظمة العالمية للملكية الفكرية"، و"مجلس أصحاب العلامات التجارية"، و"مركز ضاحي خلفان للملكية الفكرية".

11 - شخصية "عائشة" الافتراضية:

هي عبارة عن شخصية افتراضية دورها الأساسي تعزيز التوعية بحقوق الملكية الفكرية، والتفاعل مع الجمهور والرد على استفساراتهم، سواء من خلال المشاركة في الفعاليات، أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

مؤشرات تسجيل المصنفات الفكرية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع

في العام 2023، سجّلت الوزارة زيادة في عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية بنسبة 9.6% مقارنة بالعام 2022 . بالإضافة إلى ذلك، سجّلت الوزارة زيادة بنسبة 29.5% في عدد المصنفات الفكرية المسجلة مقارنة بعام 2022.

وعلى صعيد براءات الاختراع: فقد استقبلت الوزارة في العام 2023 (3415) طلباً لتسجيل براءة اختراع بنسبة زيادة قدرها 19.5% عن العام 2022، إذ بلغ عدد براءات الاختراع المسجلة (التراكمية) في العام 2023 (5,108) براءة اختراع بنسبة زيادة قدرها (13.7%) مقارنة بعام 2022.

مجلس الإمارات للسياحة يُطلق «الميثاق الوطني للسياحة» بهدف توحيد الجهود الوطنية لتعزيز النمو المستدام في القطاع السياحي بالدولة

43.5 مليار درهم إيرادات المنشآت الفندقية في الدولة خلال عام 2023 بنمو 15%

>> بن طوق: الإمارات بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة تولي اهتماماً كبيراً بتطوير وتنمية القطاع السياحي.. والميثاق محطة مفصلية لتعزيز ريادة وتنافسية السياحة الإماراتية إقليمياً وعالمياً

• الميثاق الوطني للسياحة يرتكز على 6 مبادئ رئيسية هي التنمية الاقتصادية والقيم الإماراتية والاستدامة البيئية والتعاون والابتكار والترابط

• يدعم الميثاق تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031 برفع مكانة الدولة كأفضل هوية سياحية حول العالم وجذب استثمارات سياحية جديدة بقيمة 100 مليار درهم في الدولة

• مجلس الإمارات للسياحة يناقش تعزيز الترويج للهوية السياحية الوطنية في المعارض الدولية خلال العام 2024 بالتعاون مع الجهات السياحية المحلية المعنية في الدولة

• المجلس يعتمد تشكيل فريق وطني لتطوير البيانات السياحية في الدولة والعمل على تأسيس قاعدة بيانات وطنية رقمية موحدة للإحصائيات والمؤشرات السياحية

• ارتفاع معدل الإشغال الفندقي في الدولة إلى 75.4% خلال عام 2023 الذي يُمثل أعلى المعدلات المحققة في الوجهات السياحية الرائدة على مستوى العالم

• المنشآت الفندقية في الدولة استقبلت 28 مليون نزيل خلال العام الماضي بنسبة نمو بلغت 11% مقارنةً بعام 2022 وبإجمالي 97.3 مليون ليلة فندقية

أطلق مجلس الإمارات للسياحة "الميثاق الوطني للسياحة"، الذي يعد إحدى مبادرات "الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031"، بهدف توحيد الجهود الوطنية لتعزيز النمو المستدام للقطاع السياحي في الدولة ودعم تنافسيته على المستويين الإقليمي والعالمي، وترسيخ الموقع الريادي لدولة الإمارات على خريطة السفر والسياحة الدولية، ودعم التكامل بين إمارات الدولة السبع في تطوير الوجهات والمنتجات السياحية

جاء ذلك خلال فعالية تم تنظيمها على هامش انعقاد الاجتماع الثاني لعام 2024 للمجلس، برئاسة معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد رئيس مجلس الإمارات للسياحة، وعضوية رؤساء ومدراء عموم الهيئات السياحية المحلية في الدولة.

وأكد معالي بن طوق، أن دولة الإمارات بفضل توجيهات القيادة الرشيدة تولي اهتماماً كبيراً بتطوير وتنمية القطاع السياحي وفق أفضل الممارسات العالمية، الأمر الذي ساهم في ترسيخ مكانة الإمارات كوجهة رائدة للسياحة عالمياً.

وقال معاليه: «يمثل الميثاق الوطني للسياحة محطة مفصلية جديدة لتعزيز ريادة وتنافسية السياحة الإماراتية إقليمياً ودولياً، حيث يهدف إلى تعزيز الترابط والتكامل بين إمارات الدولة السبع في تطوير الوجهات والمنتجات السياحية، ودعم العمل المشترك من أجل خلق فرص وممكنات جديدة تدعم نمو وازدهار القطاع السياحي، وتحفيز الاستثمار في مختلف الأنشطة السياحية، بما يتماشى مع رؤية نحن الإمارات 2031»

تعزيز استدامة القطاع السياحي

وأضاف معاليه: «يرتكز هذا الميثاق على ستة مبادئ رئيسية هي التنمية الاقتصادية والقيم الإماراتية والاستدامة البيئية والتعاون والابتكار والترابط، حيث تسهم هذه المبادئ جميعها في توفير بيئة سياحية وطنية جاذبة وآمنة وإتاحة خدمات سياحية رائدة ومتكاملة، وتعزيز تنوع الاقتصاد الوطني». مشيراً معاليه إلى أن مجلس الإمارات للسياحة سيعمل بصورة متسارعة لتحقيق أهداف ومبادئ الميثاق، وذلك بالتعاون مع كافة الجهات والدوائر السياحية المعنية في الدولة والقطاع الخاص

دعم توجهات الدولة بزيادة التوطين للقطاع السياحي

وتابع معالي بن طوق: «يعزز الميثاق توجهات الدولة بزيادة التوطين بالقطاع السياحي، وذلك من خلال تعزيز العمل المشترك مع الجهات المعنية بالميثاق على توفير فرص العمل والوظائف لمواطني الدولة بمختلف الأنشطة والقطاعات السياحية، كما يدعم تحقيق الترابط والتكامل بين إمارات الدولة السبع في تطوير الوجهات والمنتجات السياحية، وتعزيز العمل المشترك من خلق الفرص والممكنات الداعمة للنمو المستدام للقطاع السياحي الإماراتي».

دعم مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031

وأشار معاليه إلى أن الميثاق يدعم تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031، برفع مكانة الإمارات كأفضل هوية سياحية حول العالم، وترسيخ ريادتها كوجهة سياحية رائدة، وزيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني إلى 450 مليار درهم، وجذب استثمارات جديدة بقيمة 100 مليار درهم للقطاع السياحي في الدولة، واستقطاب 40 مليون نزيل في المنشآت الفندقية بحلول العقد المقبل.

الشركاء الاستراتيجيون للميثاق الوطني للسياحة

ويضم الميثاق الوطني للسياحة مجموعة من الشركاء الاستراتيجيين ومن أبرزهم، طيران الإمارات، والاتحاد للطيران، وطيران العربية، ومنتجع أناتازا، وفندق شاطئ أم القيوين، و»HYM» للاستثمارات، ومجموعة الحمرا، ومجموعة فنادق روتانا، وهيئة الشارقة للاستثمار والتطوير «شروق»، ومجموعة إعمار للضيافة، ومجموعة جميرا، ومجموعة فنادق ومنتجعات إنتركونتيننتال في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا والهند.

نتائج ريادية للقطاع السياحي في الدولة

واستعرض معاليه خلال الاجتماع، مجموعة من النتائج التي حققها القطاع السياحي الإماراتي، ومنها ارتفاع إيرادات المنشآت الفندقية في الدولة إلى 43.5 مليار درهم خلال عام 2023 بنسبة نمو 15% مقارنة بعام 2022، وزيادة عدد نزلاء المنشآت الفندقية بالإمارات السبع إلى 28 مليون نزيل خلال عام 2023 بنسبة نمو بلغت 11% مقارنة مع عام 2022، وبإجمالي 97.3 مليون ليلة فندقية، كما وصل معدل الإشغال الفندقي إلى 75.4% خلال عام 2023 مقارنة بـ 71.2% خلال عام 2022، والذي يُمثل أعلى المعدلات المحققة في الوجهات السياحية الرائدة على مستوى العالم.

الترويج للهوية الوطنية في المعارض الدولية

وناقش المجلس مجموعة من الملفات والمبادرات السياحية، ومنها تعزيز الترويج للهوية السياحية الوطنية في المعارض والمؤتمرات الدولية لا سيما معرض بورصة برلين ITB Ber-lin، ومعرض سوق السفر العربي، وذلك بالتعاون مع الجهات السياحية المحلية المعنية في الدولة، إضافة إلى متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع السابق للمجلس

تشكيل فريق وطني لتطوير البيانات السياحية

واعتمد المجلس خلال الاجتماع تشكيل فريق وطني، لتطوير البيانات والإحصائيات السياحية في الدولة من خلال إعداد برامج وخطط متنوعة، وتحديد واعتماد مصادر البيانات السياحة، والإشراف على متابعة وتنفيذ مشروع الحساب الفرعي للسياحة، والعمل على تأسيس قاعدة بيانات وطنية رقمية موحدة خاصة بالبيانات السياحية، وذلك بالتعاون بين الجهات الاتحادية والمحلية المعنية في الدولة.

استعراض نتائج حملة أجمل شتاء في العالم

إضافة إلى ذلك استعرض المجلس مجموعة من النتائج والمؤشرات التي حققتها النسخة الرابعة لحملة «أجمل شتاء في العالم»، والتي تم إطلاقها 9 يناير 2024، تحت شعار «قصص لا تنسى»، بهدف تنشيط السياحة الداخلية في مختلف أنحاء الدولة واجتذاب السياح من كافة أرجاء العالم للاستمتاع بشتاء الإمارات، ومقوّمات الجذب التي توفرها الدولة لزوارها، والتي تجمع بين الاستمتاع بالمناخ المميز، وزيارة أهم المعالم الترفيهية والثقافية والطبيعية، وممارسة الأنشطة البيئية والرياضية والترفيهية المتنوعة.

بالتعاون مع «التميمي ومشاركوه» و«ليكسس نيكسس» وبحضور خبراء من «الأونسيترال»

«الاقتصاد» تنظم ملتقىً حوارياً حول دور قانون «التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة» في تعزيز بيئة التجارة الرقمية بالدولة وفق أفضل المعايير العالمية

• الملتقى يأتي في إطار مناقشة تطورات بيئة التشريعات الاقتصادية بالدولة بعد صدور "المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2023 في شأن التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة"

• القانون يُعزز من السياسات الاقتصادية الداعمة لزيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية محلياً ويعمل على ضمان تقديم أفضل الخدمات للتجار والمستهلكين وزيادة فرص العمل بالدولة

• شهد الملتقى عقد أربع جلسات سلطت الضوء على الفرص والتحديات أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة مع تطور التجارة الرقمية والإطار القانوني لها في ضوء القانون الجديد

• مشاركة "الأونسيترال" تُثري الملتقى باعتبارها هيئة أممية متخصصة في إصلاح القانون التجاري عالمياً والعمل على ضمان مواءمة القواعد المتعلقة بالأعمال التجارية الدولية

• نظّم القانون العلاقة بين أطراف عملية التجارة الرقمية في الدولة ووضع لها الضوابط اللازمة لامتثالها للقواعد والمعايير العالمية سواء بين التجار بعضهم بعضاً أو التجار والمستهلكين

• القانون يدعم تكامل الأدوار بين الجهات الاتحادية المحلية المعنية بالدورة الكاملة لنشاط التجارة الرقمية بما في ذلك المناطق الحرة المالية وغير المالية

نظمت وزارة الاقتصاد ملتقى "التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة: ما وراء التجارة الرقمية"، بحضور معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، وسعادة عبدالله أحمد آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد، وعدد من المسؤولين والرؤساء التنفيذيين وممثلي هيئة الاتصالات والحكومة الرقمية ودوائر التنمية الاقتصادية وغرف التجارة، وعدد من مؤسسات القطاع الحكومي والخاص بالدولة، إلى جانب خبراء من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "الأونسيترال"، وذلك بالتعاون مع كل من مكتب "التميمي ومشاركوه" وشركة "ليكسس نيكسيس العالمية"

وناقش الملتقى تطورات بيئة التشريعات الاقتصادية بالدولة بعد صدور "المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2023 في شأن التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة" نهاية العام الماضي، الذي يهدف إلى تعزيز السياسات الاقتصادية الداعمة للاقتصاد الوطني، وضمان تقديم أفضل الخدمات للتجار والمستهلكين.

وقال معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد: "يُمثِّل إصدار قانون التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة نقلة نوعية نحو تحوُّل دولة الإمارات إلى مركز عالمي للاقتصاد الجديد، حيث حققت الدولة من خلال هذا القانون سابقة على المستوى الدولي، وذلك بسن تشريع متكامل ينظم التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة، بدايةً من التجارة الإلكترونية إلى التجارة الرقمية وما بعدها"

وأضاف معالي بن طوق: "يوفر القانون إطاراً تشريعياً متكاملاً لتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لكافة أشكال التجارة من خلال التكنولوجيا ووسائل التقنية الحديثة بما يتماشى مع تحقيق المستهدف الوطني بحصول الدولة على المركز الأول عالمياً في تطوير التشريعات الاستباقية للقطاعات الاقتصادية الجديدة بحلول العقد المقبل، في ضوء رؤية "نحن الإمارات 2031"، وبما يعزز من مكانة الدولة كعاصمة للاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار"

وأكد معاليه أن القانون الجديد يدعم جاهزية البنية التشريعية الاقتصادية للدولة لاستقبال مزيداً من الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة، وتحقيق تنوع في تقديم الأنشطة التجارية، وضمان تقديم أفضل الخدمات للتجار والمستهلكين، وزيادة فرص العمل في الدولة، ومواكبة اتجاهات التكنولوجيا المتقدمة، بما يدعم رفع تصنيف دولة الإمارات في المؤشرات التنافسية الاقتصادية العالمية مثل تقرير التنافسية العالمي، وتقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، فضلاً عن تسريع التحول الرقمي في الاقتصاد وتعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز لأنشطة الأعمال في مجالات التكنولوجيا والتقنية الحديثة.

وأشار معالي بن طوق إلى أن الملتقى فرصة كبيرة لنشر الوعي بأهمية دور قطاع التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة، خاصة تقنيات الذكاء الاصطناعي الذي يبرز حالياً كقطاع مستقبلي. بالإضافة إلى ما يمثله من مناسبة مهمة لتعزيز التواصل مع مجتمع الأعمال ومختلف الجهات المعنية بالقانون، من شركات وهيئات ومتخصصين وخبراء، وكذلك وضع القانون في إطاره التنفيذي المناسب، مما يدعم مكانة الإمارات على خريطة التجارة الرقمية إقليمياً وعالمياً، ويبرزها كعاصمة للاقتصاد الجديد.

من جانبه قال عصام التميمي، العضو والشريك المؤسس للتميمي ومشاركوه: "من الأهمية إدراك مجتمع الأعمال بالقانون الإماراتي الجديد الذي ينظم التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة، وكيف سيؤثر عليها. ومن جانب آخر، فإن الهدف من تعاوننا مع وزارة الاقتصاد هو توضيح محاور القانون الجديد، لأنه أوسع نطاقاً من التجارة الإلكترونية التقليدية ويمتد إلى أي وسيلة تكنولوجية يمكن للمستهلكين والباعين التفاعل من خلالها، وهو مُصمَّم بشكل أساسي لدعم الأعمال والاستثمارات في دولة الإمارات"

من جانبها قالت شركة "ليكسس نيكسس العالمية" للبيانات والتحليلات، والتي تضم 10,500 موظف لخدمة العملاء في أكثر من 150 دولة: "تجْمَع فِرق العمل لدينا بين المعلومات القانونية والتجارية، والتحليلات والتقنيات الفريدة من نوعها، وتعمل على تغيير نمَط عمل عملائنا، حيث نقدم لهم أدوات جديدة وفعَّالة لاتخاذ القرارات والتحليل من خلال تطبيق التعلُّم الآلي ومعالجة اللغات الطبيعية والتصور والذكاء الاصطناعي، وذلك عبر قاعدة بياناتنا العالمية القانونية والإخبارية، وكانت من ضمن الدراسات والتحاليل التي أجرتها الشركة مؤخراً؛ المراجعة الشاملة للقانون الجديد، والذي يوفِّر لشركة لكسيس نكسيس وسائر مزوِّدي الخدمات التجارية عبر الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، ضمانات ومسارات قانونية كافية وواضحة"

وفي السياق ذاته أوضح خبراء لجنة "الأونسيترال" أهمية التجارة من خلال التكنولوجيا ووسائل التقنية الحديثة المُمكِّنة لذلك من خلال بيئة آمنة ومشروعة، وبما يحقق حماية البيانات وحقوق المستهلك وسلامة منظومة المدفوعات الرقمية، مشيرين في الوقت نفسه إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تمكنَّت من خلال هذا القانون من تسجيل سابقة على المستوى الدولي بسنِّ تشريع للتجارة من خلال التكنولوجيا والوسائل التقنية الحديثة الممكنة له. كما وجهت اللجنة الدعوة لدولة الإمارات لحضور الدورة القادمة من اجتماعاتها، وعرض القانون الجديد.

تطورات التجارة الرقمية في ظل القانون الجديد

وشهد الملتقى عقد أربع جلسات، سلطت الضوء على نشوء التجارة الرقمية من التجارة الالكترونية ثم التجارة من خلال التكنولوجيا ووسائل التقنية الحديثة ثم الفرص والتحديات أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة، والإطار القانوني المنظم لذلك من خلال القانون، في ضوء القانون الجديد، وآليات حماية البيانات، وحقوق المستهلك، وبوابات الدفع الرقمي، والخدمات اللوجستية، ودور تدابير الأمن السيبراني والبنية التحتية الرقمية في تسهيل أنشطة التجارة بواسطة التقنيات الحديثة، بالإضافة إلى مناقشة مواءمة القانون الجديد للمعايير العالمية للتجارة الرقمية.

وجاءت الجلسة الأولى بعنوان "نشأة التجارة الرقمية من التجارة الإلكترونية"، والتي أدارها حسن الكيلاني المستشار القانوني الرئيسي بوزارة الاقتصاد، حيث ناقشت الجلسة نشأة التجارة الرقمية من التجارة الإلكترونية وتطور منظومة التجارة بسبب التحول الرقمي ليبرز الدور الاستباقي للقانون الجديد في تعزيز مكانة دولة الإمارات على خريطة التجارة العالمية، خاصة مع تمتع الدولة ببيئة أعمال متطورة تخدم الأنشطة الموجهة للأعمال **B2B** والموجهة للمستهلك **B2C**، بما يُسهم في تسهيل أنشطة التجارة الرقمية وتدابير الأمن السيبراني اللازمة لحماية مصالح القطاع والعاملين فيه من تجار ومستهلكين ومجتمع الأعمال عموماً، كما تناولت الجلسة انعكاسات القانون على العلاقات التجارية الدولية، في ظل حرص الدولة على مواءمة القانون لكافة المعايير والاتفاقيات الدولية، وذلك من خلال معالجة تحليلية من ممثل الأونسيترال للتوجهات والتطورات العالمية وما تضمنه القانون من آليات مستحدثة لتنظيم أنشطة التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة.

أما الجلسة الثانية التي جاءت بعنوان "الإطار القانوني"، فقد تضمنت شرحاً لأسس القانون ومحاوره الرئيسية، بالإضافة إلى توضيح الموقف القانوني للتوقيعات والعقود الرقمية، وتأثير ذلك على تطور أشكال جديدة من التجارة الرقمية. فيما ناقشت الجلسة الثالثة التي أتت بعنوان "التجارة عبر التكنولوجيا ووسائل التقنية الحديثة"، دور التكنولوجيا في تهيئة البيئة المثالية للتجارة الرقمية وما بعدها من تكنولوجيا متطورة تتم من خلالها الأنشطة التجارية، ودور ذلك في حماية حقوق المستهلك، بالإضافة إلى آليات وطُرق حل النزاعات في البيئة الرقمية، وتوضيح العامل المحوري فيما يتعلق ببوابات الدفع الرقمي الآمنة. كما جاءت الجلسة الرابعة بعنوان "الفُرص والتحديات"، حيث ناقشت استكشاف أهم الفرص والتحديات الناشئة عن تطورات التجارة عبر وسائل التقنية الحديثة، أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة.

واختتم الملتقى أعماله بنقاش مُوسَّع بحضور عدد من الخبراء القانونيين والتجاريين وأصحاب الخبرات، وبمشاركة خبراء لجنة الـ"الأونسيترال" التابعة للأمم المتحدة، حيث ناقش الحضور عدد من الاستفسارات المتعلقة بوجهات النظر القانونية حول الآثار المترتبة على إصدار القانون الجديد، ودوره في تعزيز ديناميكية حركة التجارة الرقمية، ومدى مواءمته لقوانين التجارة العالمية.

وتتمثل أهمية حضور لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "الأونسيترال" لهذا الملتقى، في كونها جهة مرجعية دولية ذات عضوية أممية متخصصة في إصلاح القانون التجاري على النطاق العالمي منذ ما يزيد على الـ50 عاماً، حيث تتلخص مهمتها في ضمان مواءمة القواعد المتعلقة بالأعمال التجارية الدولية، وضمان امتثالها، وصلاحيتها للسوق التجارية العالمية.

القانون يوفر حماية خاصة للمستهلك ويعزز التجارة في البيئة الرقمية

وكان القانون الذي أصدرته الدولة العام الماضي قد اشتمل على عدد من الآليات التي من شأنها حماية المستهلك وتعزيز التجارة في البيئة الرقمية والتجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة بغض النظر عن تلك الوسائل بداية من التجارة الإلكترونية مروراً بالتجارة الرقمية وما بعدها، وتوفير البيئة الخصبة لدفع التجارة عبر وسائل التقنية الحديثة إلى لعب دور أكبر في دعم الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات؛ حيث صاغ القانون آلية جديدة لدعم تكامل الأدوار بين الجهات الاتحادية والجهات المحلية المعنية بالدورة الكاملة لنشاط التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة، وذلك عبر تشريع مرن يُسهِّل ممارسة الأدوار ويضمن استدامتها.

ومكَّن القانون الجديد الجهات المعنية من ممارسة أدوارها، بما يضمن سلامة حركة التجارة، بدايةً من متطلبات المصرف المركزي بخصوص بوابات الدفع الرقمي، ثم متطلبات الهيئة الاتحادية للضرائب، وهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، علاوة على اشتراطات الجهات الاتحادية والمحلية بخصوص الأمن السيبراني، حيث استحدث القانون الجديد سلطة اختيارية لتكامل أعمال الإشراف والرقابة والضبطية القضائية، كما يشمل تطبيق القانون وأحكامه المناطق الحرة المالية وغير المالية في الدولة.

وسنَّ القانون أدوات تشريعية لتمكين المستهلك من التسوق الإلكتروني الآمن، وحماية مصالحه، وتوفير المُمكنات التشريعية التي يستطيع بها حماية نفسه من التعرُّض لعمليات الغش التجاري من جانب، وضمان حماية الملكية الفكرية للمنتجات والعلامات التجارية المحلية والعالمية من جانب آخر. وفي نفس الوقت لم يستحدث القانون أي متطلبات جديدة على مزودي الخدمات من التجار الرقميين.

كما نظم القانون العلاقة بين أطراف عملية التجارة الرقمية في الدولة، ووضع لها الضوابط اللازمة لامتثالها للقواعد والمعايير العالمية، سواء بين التجار بعضهم بعضاً، أو التجار والمستهلكين، وذلك من خلال تنظيم العلاقة بين أطراف العقود الإلكترونية وحماية المستهلك الإلكتروني والأطراف المعنية، حيث يُسهم القانون في تسهيل مزاولة الأعمال التجارية، وتيسير التجارة والتعاقدات وتعزيز كفاءتها، وتقليص تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال، ورفع مستوى الاستقرار التجاري في الدولة.

تشهد عقد سلسلة من الجلسات والحوارات النقاشية على مدار يومي 28 و29 فبراير

«إنفستوبيا» تُطلق نسختها الثالثة لتحفيز الاستثمارات نحو الأسواق والفرص الواعدة في القطاعات الاقتصادية الجديدة والصناعات الناشئة

>> بن طوق: "إنفستوبيا" تمثل جزءاً مهماً لتعزيز مكانة الإمارات كمركز عالمي للاقتصاد الجديد بحلول 2031.. والنسخة الثالثة تزخم بالفرص لتعزيز توجة الاستثمارات نحو الأسواق الواعدة

>> رئيس إنفستوبيا: نجحنا في تكوين شراكات واسعة مع مجتمعات الأعمال ومختلف المستثمرين العالميين خلال النسخ الثلاثة لـ "إنفستوبيا" وسلسلة حواراتها العالمية المتميزة

>> بن طوق: نحن في منتصف الطريق لتحقيق المستهدفات الاقتصادية لرؤية "نحن الإمارات 2031".. والاقتصاد الوطني يسير بخطوات ثابتة نحو النمو المستدام والتنافسية

>> معالي خلدون المبارك يقدم جلسة نقاشية حول فرص الاستثمار بقطاعات الاقتصاد الجديد، وأهمية التكامل الاقتصادي والفرص الاستثمارية الناجمة عن المتغيرات الاقتصادية الأخيرة

• أنتوني سكاراموتشي: دولة الإمارات هي مكان مثالي للعيش والعمل.. وتمتلك بيئة أعمال تنافسية ذات ممكنات ريادية

• شمسة الفلاسي: نحن سعداء بالمشاركة في النسخة الثالثة لـ "إنفستوبيا" والإسهام في إغناء الحوارات والنقاشات حول أهم الاتجاهات العالمية المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع

• سلطت النسخة الثالثة لـ "إنفستوبيا" الضوء على المتغيرات العالمية وناقشت السياسات والحلول الجديدة للاستفادة منها وتحويلها إلى فرص مستقبلية

• تشهد إنفستوبيا 2024 الإعلان عن النسخة الثانية من مبادرة "100 شركة من المستقبل" Future 100

• استعراض الركائز الرئيسية الثلاث لـ "إنفستوبيا" وهي "حوارات إنفستوبيا" و"مجتمعات إنفستوبيا الاستثمارية" و"إنفستوبيا ماركت بليس"

• تسليط الضوء على فرص الاستثمار بقطاعات التكنولوجيا المالية والتقنيات المتقدمة لقطاع الطيران والطاقة المتجددة والاقتصاد الدائري والتمويل الأخضر والتجارة الإلكترونية

عقدت في العاصمة أبوظبي، النسخة الثالثة لـ "إنفستوبيا 2024"، على مدار يومي 28 و29 فبراير الماضي، تحت شعار "الاقتصاد الجديد: الاستثمار في قطاعات سريعة النمو"، وذلك بمشاركة نخبة بارزة من القادة والمستثمرين والمسؤولين الحكوميين المحليين والعالميين، ومجموعة من الخبراء وصانعي القرار واللاعبين الاقتصاديين ورواد الأعمال، وبحضور ممثلين عن مبادرة 100 شركة من المستقبل "Future 100"

وافتتح أعمال نسخة 2024، معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد رئيس إنفستوبيا، وذلك بحضور معالي خلدون المبارك، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مبادلة للاستثمار، وشمسة الفلاسي الرئيس التنفيذي لمجموعة سيتي بنك – الإمارات، والسيد أنتوني سكاراموتشي، المؤسس والشريك الإداري لـ سكاي بريدج كابيتال **SkyBridge Capital**، وعدد من الوزراء ممثلي الدول المشاركة والشخصيات الاستثمارية المهمة.

وقال معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد رئيس إنفستوبيا: "تبنت إنفستوبيا منذ انطلاقها رؤية تقوم على تحفيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الجديدة، لكونها اليوم محوراً رئيسياً لتعزيز النمو المستدام لاقتصادات العالم وصناعة السياسات والحلول المستدامة للنمو الاقتصادي على مستوى دولي، وذلك انطلاقاً من الارتباط الوثيق بين قطاعات الاقتصاد الجديد وبين الابتكار والمعرفة والتكنولوجيا المتقدمة والاستدامة، والتي من شأنها تحويل التحديات إلى فرص، وتحويل الأفكار الجديدة إلى مشاريع مستقبلية ناجحة تقود عجلة التنمية. ومن هذا المنطلق، حرصت دولة الإمارات على تبني هذه القطاعات ضمن خططها وبرامجها الاستراتيجية، وأطلقت الدولة "إنفستوبيا" بفضل توجيهات القيادة الرشيدة في العام 2021، لتصبح جزءاً مهماً في دعم رؤيتها لبناء نموذج اقتصادي معرفي أكثر مرونة وتنوعاً، وتعزيز مكانة الإمارات لتصبح المركز العالمي للاقتصاد الجديد بحلول العقد المقبل وفق رؤية نحن الإمارات 2031"

"إنفستوبيا" تعزز حضورها بين مجتمعات الأعمال

وأضاف معاليه في كلمته الافتتاحية: "استطاعت إنفستوبيا على مدار السنوات الماضية أن تفرض نفسها وتعزز حضورها بين مجتمعات الأعمال، في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، حيث نجحت في تكوين علاقات واسعة مع مختلف المستثمرين العالميين ومدراء الأصول والبنوك الاستثمارية لتصبح أحد أبرز المنصات العالمية للاستثمار، وذلك من خلال حواراتها العالمية وجلساتها النقاشية المتميزة، والتي أقيمت على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، واستهدفت أسواقاً استراتيجية ذات أهمية اقتصادية كبرى، إضافة إلى عقد شراكات عالمية مع مؤسسات دولية لتبادل الخبرات حول فرص الاستثمار في الاقتصاد الجديد، كما تم التواصل مع أكثر من 5000 مشارك خلال النسخ الثلاثة لـ "إنفستوبيا"، وذلك للنقاش والتباحث حول رسم مستقبل الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الجديد"

زخم متنامٍ من الفرص للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الجديدة

وتابع معاليه: "مع انطلاقة النسخة الثالثة لـ "إنفستوبيا" نحن اليوم أمام زخم متنام من الفرص للاستثمار والتوسع في القطاعات الاقتصادية الجديدة، لا سيما التكنولوجيا المالية والتقنيات المتقدمة لقطاع الطيران، والطاقة المتجددة، والاقتصاد الدائري، والتمويل الأخضر، والتقنيات الحديثة المستخدمة في سلاسل الإمداد والتوريد، والتجارة الإلكترونية"، مشيراً معاليه إلى أن أجندة النسخة الحالية من "إنفستوبيا" تركز على دعم توجيه الاستثمارات بصورة أكبر نحو الأسواق الواعدة، وتحفيز تدفقات رؤوس الأموال نحو القطاعات المستدامة والصناعات الناشئة، والاطلاع على ممكنات النمو لاقتصاد منخفض الكربون، كما تمثل محطة مهمة لتسليط الضوء على المتغيرات الاقتصادية العالمية وصياغة السياسات والحلول الجديدة للاستفادة منها وتحويلها إلى فرص مستقبلية مستدامة"

تعزيز تواصل مبادرة "100 شركة من المستقبل" مع المستثمرين العالميين

وأشار معاليه إلى أن نسخة "إنفستوبيا" هذا العام مميزة لكونها شهدت الإعلان عن إطلاق النسخة الثانية من مبادرة "100 شركة من المستقبل" 100 **Future**، المبادرة المشتركة بين وزارة الاقتصاد ومكتب التطوير الحكومي، والتي تواكب الاقتصادات الجديدة والمستقبلية والناشئة، كما وفرت "إنفستوبيا" في نسختها الثالثة للمبادرة مساحة للتواصل مع المستثمرين العالميين والتعرف على أحدث الاتجاهات الاستثمارية العالمية"

اطلاع المشاركين على الركائز الرئيسية الثلاث لـ "إنفستوبيا"

واستعرض معالي بن طوق أمام المشاركين، الركائز الرئيسية الثلاث لـ "إنفستوبيا" وهي "حوارات إنفستوبيا العالمية"، و"مجتمعات إنفستوبيا الاستثمارية"، و"إنفستوبيا ماركت بليس"، حيث تتضمن الركيزة الأولى تنظيم الجلسات الحوارية والفعاليات بمشاركة قادة الأعمال والمستثمرين والمبتكرين من جميع أنحاء العالم، للنقاش والتباحث حول الموضوعات الرئيسة التي تشكل النظام البيئي العالمي للاستثمار، وتقوم الركيزة الثانية على تعزيز التواصل المستمر بين المستثمرين وأصحاب القرار في الحكومات والقطاع الخاص على مستوى العالم وفي قطاعات اقتصادية محددة، في حين تركز منصة "إنفستوبيا ماركت بليس" على ربط رؤوس الأموال والصناديق الاستثمارية في مختلف أنحاء العالم، وتوفر أكبر قاعدة بيانات لفرص الاستثمار.

وقال معالي عبدالله بن طوق: "يسير الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات – بفضل رؤية قيادتها الرشيدة - بخطوات ثابتة نحو النمو المستدام والتنافسية، حيث إننا في منتصف الطريق لتحقيق المستهدفات الاقتصادية لرؤية "نحن الإمارات 2031"، بمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للدولة ليصل إلى 3 تريليونات درهم بحلول العقد المقبل، وحصول الإمارات على المركز الأول عالمياً في تطوير التشريعات الاستباقية للقطاعات الاقتصادية الجديدة". مشيراً معاليه إلى وجود أكثر من 788 ألف شركة سُجلت في دولة الإمارات بنهاية عام 2023، ضمن هدف الوصول إلى مليون شركة بحلول العام 2031.

وقدم معالي خلدون المبارك، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مبادلة للاستثمار، جلسة نقاشية غنية حول فرص الاستثمار بقطاعات الاقتصاد الجديد، وأهمية التكامل الاقتصادي، وابتكار أساليب استثمارية جديدة والاستجابة بذكاء للتحديات والفرص الاستثمارية الناجمة عن المتغيرات الاقتصادية الأخيرة التي يشهدها العالم، كما استعرض معاليه رؤية "مبادلة" حول التوسع في قطاعات الطاقة المستدامة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا والصحة والبنية التحتية الرقمية.

ومن جانبه قال السيد أنتوني سكاراموتشي، المؤسس والشريك الإداري لـ سكاي بريدج كابيتال **SkyBridge Capital**: "إن دولة الإمارات تتميز ببيئة أعمال تنافسية ذات ممكنات ريادية تدعم مكانتها كوجهة اقتصادية رائدة على المستوى الإقليمي والعالمي، وأنظر دائماً إلى الإمارات على أنها دولة المستقبل ذات الاقتصاد المتنوع والتنافسي، ومكان مثالي للعيش، وبيئة حاضنة لاستقطاب أصحاب العقول اللامعة والمواهب من جميع أنحاء العالم"

ومن جانبها قالت شمسة الفلاسي الرئيس التنفيذي لمجموعة سيتي بنك – الإمارات: "تسرنا المشاركة في النسخة الثالثة لـ "إنفستوبيا" والإسهام في إغناء الحوارات والنقاشات حول أهم الاتجاهات العالمية المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع، وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الستين لتأسيسنا في دولة الإمارات هذا العام، فإننا نتطلع إلى تعزيز مكانة الدولة كمركز عالمي رائد للخدمات المالية، وكملتقى مثالي لاجتماع قادة الفكر الاقتصادي والاستثماري"

وعُقدت النسخة الثالثة بالتعاون مع شركة مبادلة للاستثمار، و"القابضة" (**ADQ**)، وشركة كريبتو دوت كوم **Crypto.com**، وبنك ستاندرد تشارترد **Standard Chartered**، وسيتي بنك، وبنك أبوظبي الأول ومصرف الإمارات للتنمية، والمنتدى العالمي لريادة الأعمال والاستثمار "سولت **SALT**"، ومنصة **iConnections**.

وتضمنت فعاليات إنفستوبيا 2024 استضافة أكثر من 90 متحدثاً ومتحدثة يمثلون كبرى الشركات العالمية عبر أكثر من 38 جلسة حوارية تغطي أحدث اتجاهات الاستثمار والاقتصاد مثل الاستراتيجيات الجديدة في صفقات رأس المال المخاطر، وإمكانات نمو الاقتصاد الأخضر، والجيل الجديد للاستثمار، وغيرها من المواضيع المتصلة بعالم الاستثمار والمال والأعمال، كما تخللها لقاءات تفاعلية مع نخبة من كبار المستثمرين ومدراء الشركات.

وتناولت جلسات إنفستوبيا لهذا العام جانباً من القضايا والملفات المعنية بالاقتصاد الجديد وتشكيل مستقبل الاستثمار في العالم من خلال مجموعة من الحلقات النقاشية التي تمتد على مدى يومَي الفعالية، ومن بينها "آفاق الاقتصاد الجديد: استكشاف المجهول"، و"الاستثمار في الاقتصاد الإبداعي: حوار مع إدريس إلبا"، و"بناء اقتصاد المستقبل: حوار وزاري حول الاتجاهات الاقتصادية العالمية"، و"التخصيص الاستراتيجي للأصول في عالم متغير"، و"ضيافة بلا حدود: رسم مسارات جديدة للاستثمار في السياحة"، والعديد من العناوين المهمة الأخرى.

وشملت أنشطة إنفستوبيا 2024 نحو 5 اجتماعات طاولة مستديرة تُعقد إحداها بالتعاون مع بنك ستاندرد تشارترد **Standard Chartered** ومجلس الأعمال الإماراتي البريطاني **UAE-UK Business Council**، فضلاً عن توفيرها فضاء واسع أمام المستثمرين وممثلي الشركات والحكومات العالمية للتواصل والتباحث حول الفرص الاستثمارية المشتركة الممكنة.

وتضم شبكة شركاء تنظيم "إنفستوبيا 2024" عدداً من الجهات العامة والشركات الوطنية والعالمية المرموقة كشركة مبادلة للاستثمار، و"القابضة" (**ADQ**)، و **Crypto.com**، وبنك ستاندرد تشارترد **Standard Chartered**، وسيتي بنك، وبنك أبوظبي الأول ومصرف الإمارات للتنمية، بالإضافة إلى منصة **iConnections** الأميركية - شريك إنفستوبيا المتخصص بالتكنولوجيا المالية – التي تنظم فعالية متخصصة بخدمات تقديم رأس المال والوساطة الاستثمارية **Cap Intro** بالتعاون مع "سولت **SALT**"، المنتدى العالمي لريادة الأعمال والاستثمار.

تجدر الإشارة إلى أن "إنفستوبيا" هي إحدى المبادرات الرئيسية ضمن الحزمة الأولى من «مشاريع الخمسين» التي أعلنتها حكومة الإمارات عام 2021، والتي تهدف إلى بناء الاقتصاد الأفضل والأكثر ابتكاراً في العالم.

لمعرفة المزيد من التفاصيل حول إنفستوبيا 2024 يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: **https://investopia.ae/**

خلال جلسة بمنتدى دافوس 2024 عبدالله بن طوق يستعرض جهود الإمارات في تطوير الشراكات الاقتصادية إقليمياً وعالمياً

>> بن طوق: الإمارات بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة تبنت رؤية استشرافية لتعزيز الانفتاح الاقتصادي على العالم.. والانضمام لـ «البريكس» سيعزز تنويع وتنافسية الاقتصاد الوطني وزيادة الصادرات الوطنية

• الإمارات عقدت أكثر من 18 لجنة اقتصادية مشتركة مع 18 دولة على المستوى الإقليمي والعالمي من ضمنها دول أعضاء في "البريكس" مثل الصين وروسيا على مدار السنوات الثلاث الماضية

• الاقتصاد الإماراتي ينمو ويتنوع بصورة متسارعة وذلك بفضل المبادرات والسياسات الاقتصادية الرائدة التي انتهجتها الدولة.. وبيئة الأعمال الإماراتية توفر مناخاً مثالياً لتأسيس الأعمال بمختلف المجالات

• تكتل "البريكس" سيدعم جاذبية الإمارات للاستثمارات الأجنبية كونه يمثل مصدراً مهماً للاستثمار الخارجي في مجالات مستقبلية متنوعة مثل النقل والتكنولوجيا والطاقة النظيفة

• مشاركة واسعة للقطاع الخاص الوطني في منتدى "دافوس 2024" حيث يُشكل المسؤولون بالشركات الوطنية الكبرى ومؤسسات القطاع الخاص بالدولة نحو 80% من حجم المشاركة الإماراتية في المنتدى

• استعراض مجموعة من المؤشرات والنتائج الريادية للاقتصاد الإماراتي من أبرزها تحقيق الناتج المحلي غير النفطي نمواً بنسبة 5.9% خلال النصف الأول من العام 2023

أكد معالي عبدالله بن طوق وزير الاقتصاد أن دولة الإمارات بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة، تبنت رؤية استشرافية لتعزيز الانفتاح الاقتصادي على العالم، وبناء الشراكات الاقتصادية، وتعزيز جسور الشراكة والتعاون مع الأسواق الاستراتيجية، بما يسهم في تعزيز مكانة الدولة كشريك عالمي، ومركز اقتصادي جاذب ومؤثر في ضوء رؤية "نحن الإمارات 2031"

جاء ذلك خلال مشاركة معاليه في جلسة بعنوان "توسع مجموعة بريكس" والتي عقدت ضمن سلسلة جلسات وحوارات منتدى الاقتصاد العالمي "دافوس 2024"، إلى جانب معالي اينوك جودونجوانا، وزير المالية بجمهورية جنوب إفريقيا، ومعالي سمريتي زوبين إيراني، وزيرة شؤون الأقليات وتنمية المرأة والطفل بجمهورية الهند، وجاو جيفان، رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لشركة ترينا سولار.

وقال معاليه: "عقدت الإمارات أكثر من 18 لجنة اقتصادية مشتركة مع 18 دولة على المستوى الإقليمي والعالمي خلال السنوات الثلاث الماضية، من ضمنها دول أعضاء في مجموعة بريكس مثل الصين وروسيا، حيث تم من خلال هذه اللجان العمل على تعزيز آفاق الروابط الاقتصادية وتطوير برامج وخطط التعاون الاقتصادي والاستثماري لفترات تتراوح ما بين عام حتى 3 أعوام في القطاعات والمجالات ذات الاهتمام المتبادل، وتعزيز مسارات التعاون الاقتصادي وخلق قنوات جديدة من الشراكة والتعاون المثمر"

وأضاف: "يأتي انضمام دولة الإمارات إلى مجموعة بريكس إيماناً منها بأهمية تعزيز التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف، والتزامها بخلق الفرص الجديدة للمصدرين والمصنعين والمستثمرين ليس على مستوى دول "بريكس" فحسب، بل على الصعيد العالمي، بما يدعم تسريع وتيرة التجارة الدولية، ودعم الوصول إلى الأسواق، وسهولة اندماج الشركات في سلاسل القيمة العالمية، وزيادة تدفق الاستثمارات"

- استفادة دولة الإمارات من "بريكس" في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز نموه..

وقال معاليه: "سوف تستفيد دولة الإمارات من بريكس في تنويع اقتصادها الوطني وتعزيز تنافسيته إقليمياً وعالمياً، ودعم زيادة الصادرات الوطنية غير النفطية إلى الأسواق الخارجية، وتطوير الشراكات الجديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية لا سيما الاقتصاد الجديد، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأسواق الإماراتية، خاصة أن مجموعة بريكس تشكل مصدراً مهماً للاستثمار الخارجي، في مجالات مستقبلية متنوعة مثل النقل والخدمات المالية والتكنولوجيا والطاقة النظيفة، بما يدعم توفير المزيد من فرص العمل، ويعزز الاستثمارات المتبادلة بين الدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه توفر الإمارات لشركائها من مجموعة بريكس موقعاً استراتيجياً يتميز بالعديد من الممكنات الاقتصادية، ومناخاً مثالياً لتأسيس وتطوير الأعمال، حيث تتسم بيئة الأعمال الإماراتية بالمرونة والتطور المستمر والجاذبية للمشاريع الريادية في كافة الأنشطة الاقتصادية لا سيما القطاعات الاقتصادية الجديدة والسياحة وريادة الأعمال والتكنولوجيا"

وأوضح معاليه أن مجموعة دول "بريكس" تمثل أهمية اقتصادية كبرى كونها تستحوذ على 23% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و42% من سكان العالم، وأكثر من 16% من التجارة العالمية.

- استعراض المؤشرات الاقتصادية الريادية لدولة الإمارات..

وفي نفس السياق، نوّه معالي عبدالله بن طوق بأن الاقتصاد الإماراتي ينمو ويتنوع بصورة متسارعة، وذلك بفضل المبادرات والسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية الرائدة التي انتهجتها الدولة، حيث استعرض مجموعة من النتائج والمؤشرات للاقتصاد الوطني، ومنها تحقيق الناتج المحلي الإجمالي للدولة نمواً بنسبة 7.9% خلال العام 2022، وكذلك نمو الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 5.9% خلال النصف الأول من العام 2023، وارتفاع إيرادات المنشآت الفندقية في الدولة إلى 32.2 مليار درهم خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر لعام 2023 بنسبة نمو 27% مقارنة بنفس الفترة من العام 2022، كما حققت الدولة في العام 2022 أعلى رقم في تاريخها لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 84 مليار درهم "23 مليار دولار أمريكي.

كما أكد معاليه الدور المحوري لدولة الإمارات في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة على المستوى العالمي والتوسع في القطاعات الاقتصادية الجديدة، إضافة إلى المقومات الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة ودورها في تعزيز نمو التجارة العالمية، حيث ترتبط الإمارات بأكثر من 400 مدينة حول العالم بخطوط مباشرة، وامتلاك أكبر خطوط ملاحية تمتد عبر 88 ميناء حول العالم، كما تتيح بيئة الأعمال الإماراتية مناخاً مثالياً لتأسيس وتطوير الأعمال.

- مشاركة قوية للقطاع الخاص الوطني في منتدى "دافوس"..

ويشارك القطاع الخاص الوطني بقوة هذا العام في منتدى الاقتصاد العالمي "دافوس"، حيث يشكل المسؤولون بالشركات الوطنية الكبرى ومؤسسات القطاع الخاص بالدولة نحو 80% من حجم المشاركة الإماراتية في المنتدى، وهو من شأنه إتاحة الفرصة للشركات الوطنية لتبادل الخبرات والمعرفة ومواصلة التطوير وبناء شراكات دولية في مختلف المجالات، وهو ثالث أكبر مشاركة دولية في "دافوس" والأكبر في تاريخ مشاركة الدولة بالمنتدى.

- منتدى دافوس منصة عالمية لمعالجة كافة التحديات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والعالمي..

ويمثل منتدى دافوس منصة عالمية لمعالجة كافة التحديات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والعالمي، لذلك تحرص دولة الإمارات على المشاركة في هذا المنتدى من أجل تعزيز دورها ومساهمتها في دعم الجهود الدولية لحل هذه القضايا واستعراض رؤيتها واستراتيجيتها، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، ويعزز من التنمية الاقتصادية الشاملة على مستوى المنطقة والعالم.

«إنفستوبيا» و«سوق لندن للأوراق المالية» تبحثان فرص التعاون وتبادل أفضل الممارسات في قطاع التكنولوجيا المالية

بن طوق يُشارك في فعالية إغلاق التداول لبورصة لندن

>> بن طوق: الإمارات وبريطانيا تجمعهما علاقات تاريخية متينة وتشهد تطوراً مستمراً.. والبلدان يتمتعان بفرص واعدة للشراكة في مجالي الأسواق المالية والخدمات المالية المتقدمة

• زيارة سوق لندن للأوراق المالية تعزز فرص التعاون بين البلدين في الأنشطة والأعمال المتعلقة بالأسواق المالية والحلول الرقمية المتطورة

شارك معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، رئيس إنفستوبيا، في فعالية إغلاق التداول لسوق لندن للأوراق المالية (بورصة لندن)، وذلك أثناء زيارته مقر السوق في العاصمة البريطانية، بهدف بحث فرص الشراكة وتبادل الخبرات وتحفيز الاستثمارات الجديدة في مجالات الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية المتقدمة، حيث كانت في استقباله السيدة جوليا هوجيت، الرئيس التنفيذي لسوق لندن للأوراق المالية، وبحضور السيد مايكل مانيلي عمدة لندن، وعدد من ممثلي الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وممثلي شركات الخدمات المالية من البلدين.

وأكد معالي عبدالله بن طوق، أن دولة الإمارات والمملكة المتحدة تجمعهما علاقات تاريخية متينة وتشهد تطور مستمراً في مختلف المجالات، وذلك في ضوء حرص قيادتي البلدين على تعزيز العلاقات المشتركة ودفعها نحو مستويات أكثر ازدهاراً وتقدماً. مشيراً معاليه إلى أن قطاعي التكنولوجيا المالية والخدمات المالية يمثلان محوراً رئيسياً على أجندة التعاون الاقتصادي بين البلدين، وأن زيارة سوق لندن للأوراق المالية تعزز فرص التعاون بين البلدين في الأنشطة والأعمال المتعلقة بالأسواق المالية والحلول الرقمية المتطورة، والاطلاع على أفضل الممارسات في هذه المجالات الحيوية، وتسهيل وصول مجتمعي الأعمال في البلدين للفرص الواعدة في أسواقهما ولا سيما في قطاعات الاقتصاد الجديد

وتأتي زيارة بورصة لندن في إطار الزيارة الرسمية لوفد اقتصادي من دولة الإمارات إلى المملكة المتحدة برئاسة معالي عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد، حيث تضمنت الزيارة انعقاد فعالية حوارات إنفستوبيا العالمية الجديدة "إنفستوبيا لندن" في العاصمة البريطانية لندن تحت شعار "الخدمات المالية الإماراتية البريطانية: شراكة من أجل المستقبل"، بالتعاون مع وزارة الخزانة البريطانية.

وكانت دولة الإمارات والمملكة المتحدة قد وقعتا في أكتوبر 2023 مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون والشراكة في مجال الخدمات المالية بما يسهل وصول القطاع الخاص والشركات الناشئة ورواد الأعمال في البلدين إلى الفرص المتاحة في أسواقهما، وتبادل الخبرات في أنشطة وأعمال الأسواق المالية مثل الخدمات المالية المبتكرة والمتقدمة والتمويل الأخضر وغيرها. وتلعب "إنفستوبيا" دوراً محورياً في تنفيذ مخرجات المذكرة من خلال تعزيز التعاون بين دولة الإمارات والمملكة المتحدة لتحفيز الاستثمارات العالمية في قطاعات الاقتصاد الجديد ولا سيما القطاعات المالية والمصرفية والتكنولوجيا المالية المتقدمة

وتواصل إنفستوبيا جهودها ودورها في تعزيز ربط المجتمع العالمي للاستثمار مع الحكومات وقادة الأعمال والفكر والخبراء لتسريع تدفقات رأس المال وتوسيع فرص الاستثمار في القطاعات الجديدة بما يعزز النمو الاقتصادي، على المستويين الإقليمي والعالمي.

وشهدت النسخة الثالثة من قمة "إنفستوبيا"، التي عُقدت في العاصمة الإماراتية أبوظبي خلال الفترة بين 28 و29 فبراير 2024، مجموعة من الفعاليات والأنشطة، والتي تضمنت إقامة عدد من اللقاءات الثنائية، والجلسات النقاشية، بين ممثلي حكومات عالمية وإقليمية، ومستثمرين وشركات القطاع الخاص، والجهات البحثية والأكاديمية، بهدف النقاش والتباحث حول فرص الاستثمار بالسوق الإماراتي وكذلك السوقين الإقليمي والعالمي، وتسليط الضوء على التحولات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، والتي دفعت الدول إلى التوجه إلى الاستثمار في القطاعات الجديدة للاقتصاد، وفتح آفاق التعاون في قضايا الاستدامة، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الدائري، والاستثمار في المواهب، والطاقة النظيفة، والتقنيات الحديثة للخدمات المالية.

موانئ الإمارات.. محرك رئيس للاقتصاد الوطني

في رحلة إنجاز غير مسبوقة عالمياً استطاعت دولة الإمارات، منذ قيام الاتحاد وحتى الآن، تطوير أكبر شبكة موانئ بحرية وأكثرها تطوراً في المنطقة، والتي باتت تمثل محركاً رئيساً لعجلة الاقتصاد في الدولة، باعتبارها نافذة استيراد وتصدير النفط والبتروكيماويات والسلع والبضائع بجميع أنواعها. وجاءت الإمارات في المركز الخامس عالمياً ضمن أهم المراكز البحرية الدولية، كما صنفت موانئ الدولة ضمن أفضل عشرة موانئ عالمية في حجم مناولة الحاويات حيث تمت مناولة أكثر من 19 مليون حاوية عبر موانئ الدولة، خلال العام 2022 فيما بلغ عدد السفن التي وصلت إلى موانئ الإمارات أكثر من 25 ألف سفينة تجارية.

وتعد دولة الإمارات إحدى الدول البحرية المحورية على مستوى العالم، وسجلت العديد من الأرقام القياسية في مؤشرات التنافسية العالمية في القطاع البحري، حيث جاءت في المركز الثالث عالمياً في تيسير التجارة المنقولة بحراً، وتزويد وقود السفن.

وتتكامل جهود دولة الإمارات في النقل البحري والبري والسكك الحديدية والطيران لتحقيق الاستدامة وتقليل الانبعاثات، حيث تحتل الإمارات المرتبة السابعة عالمياً في مؤشر الأداء اللوجستي.

ويعمل حالياً في دولة الإمارات أكثر من 27 ألف شركة بحرية، كما تعد موانئ الدولة من بين الأفضل على مستوى العالم، ما يرسخ مكانتها مركزاً بحرياً رائداً على مستوى العالم.

وتضم شبكة الموانئ البحرية في الإمارات المحطات التابعة لـ «موانئ أبوظبي»، و«موانئ دبي العالمية»، وخورفكان والفجيرة، بالإضافة إلى رأس الخيمة، 12 منفذاً بحرياً وتجارياً، فضلاً عن الموانئ النفطية ونحو 310 مراس بحرية، بحمولة تبلغ نحو 80 مليون طن من البضائع.

وتتسم الموانئ البحرية لدى دولة الإمارات بالطاقات الاستيعابية الكبيرة، والتي تندرج ضمن قائمة أكبر 50 ميناء حاويات في العالم، كما تستحوذ الموانئ البحرية الإماراتية على ما نسبته 60% من إجمالي حجم مناولة الحاويات والبضائع المتجهة إلى دول مجلس التعاون.

البنية التحتية

ووفق تصنيف المؤسسات العالمية المستقلة والمتخصصة في مجال الموانئ، تتصدر دولة الإمارات دول الشرق الأوسط على مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ، كما تحتل الترتيب الرابع على الصعيد نفسه، وفق تقرير اللوجستيات الصادر عن «موردر إنتيليجانس» للاستشارات والأبحاث.

وأكدت «موردر إنتيليجانس» أن الإمارات تمتلك أقوى شبكة ربط مع الموانئ البحرية مع بقية دول العالم في دول المنطقة، انطلاقاً من موانئ الدولة التابعة لكل من «موانئ أبوظبي»، و«موانئ دبي العالمية»، فضلاً عن المنافذ البحرية المهمة في الفجيرة والشارقة، ومختلف أنحاء الدولة.

واحتفظت الإمارات بصدارة الدول العربية، خلال السنوات الثلاث الماضية في الربط البحري مع موانئ العالم، كما تحولت موانئها إلى مراكز إقليمية قادرة على استقطاب الاستثمارات العالمية.

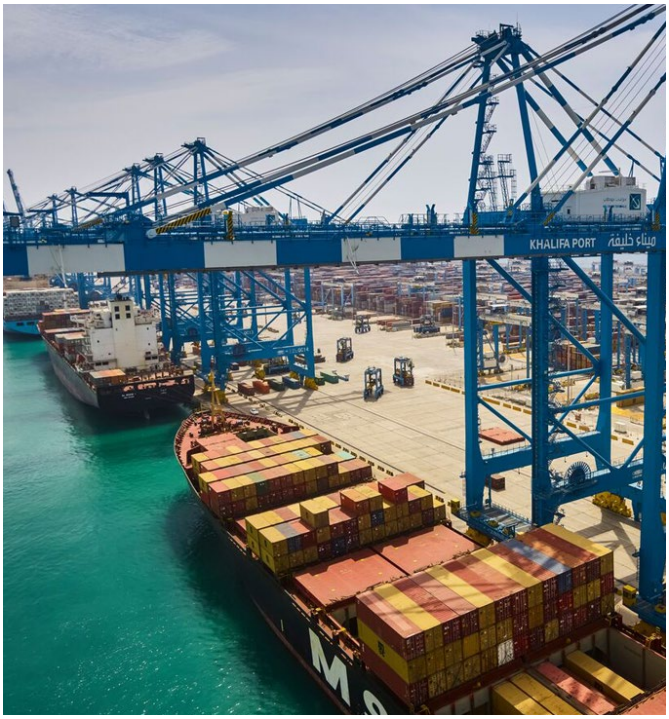

الأهمية الاستراتيجية

وتعزى الأهمية الاستراتيجية لموانئ الإمارات إلى الموقع الاستراتيجي الذي يربط بين الشرق والغرب، فضلاً عن الرؤية الاستراتيجية التي تركز على التكنولوجيا والابتكار لتعزيز النمو المستدام بالقطاع

وحصلت موانئ الدولة على شهادات دولية في السلامة والجودة، كما تعرف بالتزامها بالضوابط مع تبني جميع الاحتياطات، وتبنيها أفضل ممارسات الصحة والسلامة والاستدامة.

وتعد موانئ الإمارات قوة إقليمية في مجال الخدمات اللوجستية والشحن البحري، وتضمن التوسعات الجاري تنفيذها في الموانئ البحرية مع دمج أحدث الحلول التكنولوجية، مثل (البلوك تشين، وحلول الحوسبة السحابية، والأذرع الروبوتية، وأتمتة خدمات سلاسل التوريد وتحليل البيانات) إبقاء الإمارات في الصدار العالمية في مجالي الشحن المحلي والدولي، وإدارة سلاسل التوريد براً وبحراً.

وتستعد الإمارات من جهة أخرى للاستفادة طويلة الأمد من مبادرة «الحزام والطريق»، والتي تعزز الربط بين الإمارات وبقية دول آسيا ودول أفريقيا وأوروبا من ممرات برية وبحرية، حيث تُعد الدولة ضمن 71 دولة مرتبطة مباشرة بهذه المبادرة. ووفق تقرير المراجعة السنوية للنقل البحري 2020 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد»، تتصدر دولة الإمارات البلدان العربية في قوة أسطول النقل البحري بـ 970 سفينة تجارية حسب الحمولة الجافة. ويضم أسطول السفن الإماراتية 118 سفينة تحمل العَلَم الوطني، ونحو 852 سفينة تحمل أعلاماً أجنبية، فيما ارتفع إجمالي حجم الحمولة الجافة بأكثر من 14% ليصل إلى 20.7 مليون طن في 2020، لتشكل نحو 1.01% من إجمالي حمولة الأسطول العالمي. وجاءت دولة الإمارات ضمن 25 دولة رائدة في العالم على صعيد قصر الوقت المستغرق لرسو ومناولة السفن في الموانئ بعد أن سجلت رقماً قياسياً بلغ 14.1 ساعة، تلتها الصين بنحو 15.5 ساعة، ثم سنغافورة بنحو 17.4 ساعة، حيث يعد ذلك أحد أهم المؤشرات الإيجابية لكفاءة الميناء وسرعة المناولة.

خدمات لوجستية

وتحتل الإمارات المرتبة الأولى عربياً، والـ «11» عالمياً، كونها دولة صديقة للخدمات اللوجستية، متقدمة على نظيراتها في الشرق الأوسط، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي بين آسيا وأوروبا، ويحافظ قطاع الشحن واللوجستيات على تفوقه على الصناعات الرئيسة الأخرى، بدعم من الرؤية الحكومية التي تعتبره عامل تمكين حاسماً في جهود التنويع الاقتصادي، فضلاً عن استفادته من قوة الاستثمارات والبنى التحتية للطرق والموصلات والمطارات. وأسهمت الاستثمارات المكثفة في الموانئ البحرية في الإمارات في زيادة طاقاتها الاستيعابية، وقدرتها على استقبال السفن العملاقة (ULCVs)، ما عزز تنافسية القطاع الصناعي واللوجستي مدفوعاً بقطاعات التصنيع والتكنولوجيا والتجارة العامة والأغذية والمشروبات والهندسة والبناء وقطاعات النفط والغاز حيث تشكل هذه القطاعات، ما يصل إلى 64% من الطلب في السنوات الأخيرة.

جودة الحياة

تُعد دولة الإمارات في طليعة الدول التي تحرص على جودة حياة مجتمع البحارة، عبر مبادرات مثل «سالمين»، كما كانت من أوّل الدول التي بادرت إلى تصنيف البحارة «عمالاً من ذوي الأولوية»، حيث تهدف المبادرة إلى حماية حقوق البحارة لدى أصحاب السفن وشركات التأجير، ومساعدتهم على تخطي التحديات الكبيرة التي واجهتهم نتيجة جائحة كوفيد19-، والقيود التي تم فرضها على السفر. وتعد دولة الإمارات من الدول الرائدة في دعم وتمكين المرأة في القطاع البحري، من خلال القيام بدور فاعل في رابطة المرأة العربية في القطاع البحري (AWIMA)، الذي ساعد في نجاحنا بدعم المرأة في القطاع البحري، وتسليط الضوء على دورها في نمو وتقدم القطاع.

وتعتبر دولة الإمارات من أول دول المنطقة التي تعلن استراتيجيتها الوطنية للحياد المناخي، لخفض الانبعاثات بنسبة 40% بحلول عام 2030 وتحقيق صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام 2050 من خلال خطة مستدامة قائمة على العلم تشارك الجهات الحكومية ومشغلي السفن الوطنية والموانئ البحرية وأحواض بناء السفن والمؤسسات البحثية، بما يتماشى مع اتفاقية باريس واستراتيجية ومبادئ الخمسين لدولة الإمارات كما يمثل ميناء الفجيرة أحد أهم مزودي وقود السفن منخفض الكبريت ويشمل مرافق لتزويد وقود الغاز الطبيعي المسال، المتوافق مع اتفاقية ماربول لمنع تلوث الهواء من السفن، ويدعم أهداف المنظمة البحرية الدولية، كما أعلنت الدولة تأسيس مركز الإمارات لخفض الانبعاثات الكربونية، الأول من نوعه في المنطقة، والرابع على مستوى العالم. وتعتبر الدولة من أبرز المهتمين بتطوير البدائل النظيفة ووقود الهيدروجين الأخضر، وقد أصبحت الإمارات مركزاً دولياً للمؤتمرات التي تجمع خبراء الطاقة النظيفة حول العالم، لتطوير الحلول المبتكرة والتقنيات المتقدمة لتحقيق أهداف المنظمة البحرية الدولية في إزالة الكربون من قطاع الشحن البحري.

محطات براكة الثانية عالمياً في تطبيق معايير التمويل الأخضر

صُنِّفَت عملية إعادة تمويل محطات براكة للطاقة النووية التي أُعلِن عنها في عام 2023 بقيمة 8.89 مليار درهم، كتمويل أخضر، ما يسلِّط الضوء على الإسهام الكبير للطاقة النووية في تعزيز الاقتصاد الأخضر لدولة الإمارات، ودعم استراتيجيتها للانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة، من خلال توفير كهرباء خالية من الانبعاثات الكربونية.

ويعدُّ التمويل الأخضر لمحطات براكة الأول من نوعه في آسيا وأفريقيا، والثاني من نوعه على مستوى العالم، بعد التمويل الأخضر بقيمة مليار يورو الذي مُنِحَ لشركة كهرباء فرنسا لصيانة محطاتها للطاقة النووية في عام 2022.

وكانت صفقات تمويل قطاع الطاقة النووية التي تحمل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة قد ركَّزت سابقاً على السندات الخضراء، بإصدار أولها لشركة «بروس باور» الكندية في عام 2021.

ويسلّط هذا التصنيف الضوء على الإدراك المتزايد لدى العالم أنَّ محطات الطاقة النووية هي مصادر نظيفة للكهرباء، مع وجود إمكانات كبيرة للتوسُّع في مجالات جديدة مثل إنتاج الهيدروجين النظيف والأمونيا، إلى جانب أنَّ محطات الطاقة النووية مصدر ثابت للطاقة، حيث تنتج العديد منها الكهرباء لمدة 60 عاماً على الأقل، وهو ما يوفِّر عرضاً مالياً مستقراً للبنوك.

وقال محمد الحمادي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمؤسَّسة: "تؤكِّد عملية إعادة تمويل محطات براكة بما يلبّي متطلبات التمويل الأخضر الدور المحوري للطاقة النووية في مسيرة الانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة، وتواصل محطات براكة تحقيق الإنجازات بأنها من أولى محطات الطاقة النووية على مستوى العالم التي تحظى بالتمويل الأخضر، ما يوفِّر الطاقة المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الكهرباء النظيفة والوفيرة على مدى الساعة"

وأضاف الحمادي: "من خلال محطات براكة، تحفِّز مؤسَّسة الإمارات للطاقة النووية البحث والتطوير في مجال حلول الطاقة النظيفة ودعمها، مثل إنتاج الهيدروجين النظيف، والمفاعلات المصغَّرة، وهو ما سيعود على الدولة بفوائد اقتصادية واجتماعية طويلة المدى، من بينها دعم القطاعات الصناعية المتقدمة، وتوفير آلاف فرص العمل، وتطوير سلسلة إمداد كبيرة لضمان النمو المستدام"

وأكَّدت مراجعة مستقلة معترَف بها عالمياً في مجال تقديم الخبرات والحلول أنَّ إعادة تمويل محطات براكة تلتزم بمبادئ التمويل الأخضر من خلال تقييم ثلاثة عناصر أساسية، تشمل مؤهلات محطات براكة في مجال الاستدامة، ومساهمتها الإيجابية في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومواءمة التسهيل الائتماني مع الملف البيئي والاجتماعي والحوكمة.

واستكملت شركة براكة الأولى، التابعة لمؤسَّسة الإمارات للطاقة النووية والمسؤولة عن الشؤون المالية والتجارية، عملية إعادة التمويل في يوليو 2023 مع بنكين من البنوك الإماراتية، هما بنك أبوظبي التجاري وبنك أبوظبي الأول، وأعيد تمويل تسهيلات القروض الحالية من خلال عملية سوق تنافسية، وتحويلها إلى تمويل أخضر بالشراكة مع بنك أبوظبي الأول بصفته المنسق الأخضر الرئيس، وبنك أبوظبي التجاري بصفته منسق التمويل الأخضر.

وتسهم إعادة التمويل من خلال اثنين من أكبر البنوك في دولة الإمارات في دعم جهود الدولة المتمثّلة في تعزيز القيمة المحلية المضافة، باعتبارها مكوِّناً رئيساً للاقتصاد الخالي من الانبعاثات الكربونية.

Avail the Ministry of Economy services in simple and easy steps by visiting the **website or via our smart application**:

www.moec.gov.ae

MoEc - UAE

Download now

احصلوا على خدمات وزارة الاقتصاد بخطوات بسيطة وسهلة عبر الموقع الإلكتروني او التطبيق الذكي:

www.moec.gov.ae

MoEc - UAE

حمل الآن

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

© جميع الحقوق محفوظة وزارة الاقتصاد